(رد ذوي الألباب والفهوم على تهكم وجنون من قدح في حديث عمرو بن ميمون)

إعداد
د/ رفاعي أحمد أمين محمود

"الملخص العربي"

لا يزال أعداء السنة يرمون عليها السهام، ويقذفون حصونها بخبيث الكلام، رغبة في النيل من رفعتها، والقدح في القبول بحجتها، لكن هيهات هيهات وأني لهم النوال؟ والسنة محفوظة المتن والرجال.

قصد أعداء السنة إلي القدح فيها بأنها وإن درست إسناداً، لكن هناك تقصير في دراستها من جهة المتون، ومن ثم فإن كثيراً من الأحاديث في حاجة إلي دراسة متونها والحكم عليها بما يليق بحالها من وجهة نظرهم، وهنا يعمل أعداء السنة أهوائهم وخبث مقاصدهم في النيل منها من خلال الرد بما لا يتفق وأغراضهم، أو يعلو عن انخفاض منهجهم في البحث.

لم يتوقف العداء للسنة عند هذا الحد من القدح في متونها، وإنما تعداه إلي القدح في أسانيدها، وأول من قصد بالعداء أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم والذين يمثلون الحلقة الأولي في الإسناد، فإذا أمكن لهؤلاء النيل من أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم فكيف يقبل متن؛ وحلقته الأولي أو رواته الأول متهمون بما يقتضي رد مروياتهم.

ثم انتقل العداء من الأصحاب رضي الله عنهم إلي من بعدهم من سادة التابعين رحمهم الله فمن يليهم، حتي تعدي ذلك القدح في جامعيها وعلي رأسهم جامع الصحيح وعلم السنة وعالمها الإمام البخاري رحمه الله تعالي.

ومن هذه الأحاديث التي أقاموا عليها الشبهات وردوها حديث عمرو بن ميمون في صحيح البخاري "رأيت في الجاهلية قِرْدَة اجتمع عليها قِرَدة قد زنت فرجموها، فرجمتها معهم".

وقد قمت بدراسة هذا الحديث وجاءت الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث ثم الخاتمة والنتائج.

الكلمات المفتاحية:
السند – المتن – الرجم – القرد – المسخ – الجاهلية – النسل – الحد.

English Summary

The enemies of the Sunnah are still throwing arrows at it, and hurling slanderous words at its fortresses, with a desire to undermine its status, and the rudeness to accept its argument, but how easy is it and how do I get them? And the Sunnah is preserved, Al-Matn and Al-Rijal.

The enemies of the Sunnah intended to defame it even if it studied its chain of transmission, but there is a shortcoming in studying it from the point of view of the texts, and then many of the hadiths need to study their texts and judge them in a manner that befits their beauty from their point of view, and here the enemies of the Sunnah work their whims and the maliciousness of their intentions to undermine them. By responding inconsistent with their purposes, or expressing a decline in their approach to research.

The hostility to the Sunnah did not stop at this point of slander in its text, but rather it went to defamation in its chains of transmission, and the first to mean hostility to the Companions of the Messenger of God, peace be upon him, who represent the first link in the chain of transmission. And his first episode or his first narrators are interested in what they need to respond to their narrations.

Then the hostility from the companions, may God be

pleased with them, moved to those who came after them from the masters of the followers, may God have mercy on them, and whoever follows them, until that slander transgressed in its collectors, and on their head was the collector of the right and the science of the Sunnah and its scholar, Imam al–Bukhari, may God have mercy on him.

Among these hadiths on which they established suspicions and rejected them was the hadith of Amr ibn Maimun in Sahih al–Bukhari: "I saw in the pre–Islamic period a monkey who had committed fornication, so they stoned her, so I stoned her with them".

I have studied this hadith and the study came in an introduction, four sections, then a conclusion and results.

key words:

The bond – the Matn – the stoning – the monkey – the metamorphosis – the ignorance – the offspring – the limit.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلي الصراط المستقيم، والآخذ بالأيدي إلى الطريق القويم، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد بن عبد الله صلي الله عليه وسلم، المبلغ للخلق، والدال علي الحق، اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

قصد أعداء السنة إلى القدح فيها بأنها وإن درست إسناداً، ولكن هناك تقصير في دراستها من جهة المتون، ومن ثم فإن كثيراً من الأحاديث في حاجة إلى دراسة متونها والحكم عليها بما يليق بحالها من وجهة نظرهم، وهنا يعمل أعداء السنة أهواءهم وخبث مقاصدهم في النيل منها من خلال الرد لما لا يتفق وأغراضهم، أو يعلو عن انخفاض منهجهم في البحث.

إن صور العداء المتنوعة للسنة في متونها ورجالها لم يقف عند هذا الحد، وإنما تري أعداء السنة يقفون موقفاً عدائياً عند بعض المتون التي صحت نسبتها إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم، فيردون ألفاظها ويدفعون مقاصدها وأهدافها.

هذا وقد عنيت الأمة الإسلامية بتبليغ هذين الأصلين -القرآن والسنة- عناية فائقة لم تعهد في أمة من الأمم نحو ما أثر عن أنبيائها وملوكها وعظمائها، فقد حفظ الصحابة القرآن وتدبروه وفقهوه، وبلغوه كما أنزله الله إلي من جاء بعدهم من التابعين، وحمله التابعين وبلغوه لا يحصون في كل عصر إلي أهل العصر الذي يلونهم، وانضم إلي الحفظ والتلقي الشفاهي التقيد بالكتابة في عصر النبي صلي الله عليه وسلم حتي وصل إلينا لا تزيد فيه ولا اختلاق ولا تحريف ولا تبديل مصداقاً

لقول الله سبحانه: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[1].

وكذلك عني الصحابة بالسنة المحمدية حفظاً وفهماً وفقهاً وبلغوها بلفظها – وهو الغالب والأصل – أو بمعناها إلي من جاء بعدهم من التابعين، وبلغها التابعون لتابعي التابعين وهلم جرا.

ولم تكن السنن والأحاديث مدونة بصفة عامة في القرن الأول وذلك لما ورد من النهي عن ذلك خشية اختلاطها بالقرآن أو اشتغال الصحابة بها عن القرآن وبذلك انتهي القرن الأول والكاتبون للسنة قليلون وإن كان الحافظون لها المقيدون لها في الصدور كثيرين.

ولم يكد يبدأ القرن الثاني حتي بدأ التدوين بصفة عامة، ونشط العلماء لهذا العمل المشكور نشاطاً قوياً، وقد اقترنت حركة التدوين بحركة النقد والتعديل والتجريح والتحري عن الحق والصدق والصواب، ووضع أئمة الحديث وصيارفته لهذا أدق قواعد النقد وآصلها وأعدلها سواء أكان ذلك يتعلق بنقد الأسانيد أم المتون، وقد تمخضت هذه الحركة التدوينية عن كتب قيمة، وموسوعات ضخمة اشتملت علي الأحاديث النبوية التي تصلح للاحتجاج، أو للتقوية والاستشهاد، ومن هذه الكتب ما هو خاص بالصحيح والحسن والضعيف، ومنها ما هو خاص بالحديث النبوي، ومنها ما يشتمل علي أقوال الصحابة والتابعين.

وقد مني الإسلام من قديم الزمان بأعداء لا ينامون، يضمرون له الكيد، وينسجون الخيوط، ويحيكون المؤامرات، لذهاب دولته وسلطانه.

وهؤلاء لما لم يتمكنوا من المجاهرة بالعداوة لجأوا إلي الدّس والخديعة، واتبعوا في سبيل ذلك وسائل متعددة: فطورا عن طريق إظهار الحب والتودد لآل بيت

---

[1] – سورة الحجر: الآية ٩

الرسول كما فعل السبئيين [1]، وطوراً عن طريق التأويل في النصوص الدينية كما فعل الباطنية والقرامطة وأضرابهم.

وقد حاول هؤلاء الأعداء أن يشككوا المسلمين في أساس دينهم وهو القرآن الكريم وذلك بالتشكيك في تواتره وإعجازه وسلامته من الاختلاف والتناقض وصلاحية أحكامه لكل عصر ولكل بيئة، وفي سبيل هذه الغاية اختلقوا الروايات وحرفوا معاني الآيات. وكذلك حاولوا أن يشككوا المسلمين في الأصل الثاني وهو السنة النبوية وقد اتخذوا للوصول إلي هذه الغاية الدنيئة أساليب متعددة، فتارة عن طريق التشكيك في ثبوتها، وأنها أحادية ليست متواترة، وتارة أخري عن طريق اختلاق الروايات التي تظهر الأحاديث بمظهر السطحية والسذاجة في التفكير ومخالفة الواقع المحسوس أو العقل الصريح أو النقل الصحيح أو التجربة المسلمة إلي غير ذلك من الأساليب، وقد حمل لواء هذا التهجم من قديم الزمان "النظام" ومن علي شاكلته من أعداء السنن النبوية، وقد عرض للكثير من مقالاتهم في الأحاديث العلامة "ابن قتيبة" في كتابه "تأويل مختلف الحديث" وقد جاء القساوسة والمستشرقون في العصور الحديثة فأخذوا هذه الطعون والشبهات فنفخوا فيها، وزادوا فيها ما شاء لهم هواهم أن يزيدوا، وحملوها أكثر مما تحمل وطلعوا بها علي الناس.

ومما يؤسف له غاية الأسف أن بعض الذين يثقون بكل ما يرد عن الغربيين من آراء ومذاهب قد تلقفوا هذه الشبهات والطعون ونسبها بعضهم إلي نفسه زوراً فكان كلابس ثوبي زور، والبعض الآخر لم ينتحلها لنفسه ولكنه ارتضاها وجعل من نفسه بوقاً لترددها، ومن هؤلاء من ضمن كتبه هذه الشبهات بل وقوي من أمرها وذلك كما فعل الأستاذ أحمد أمين في كتابيه "فجر الإسلام" و"ضحي الإسلام" وهو إن

---

[1] – السبئيين: هم اتباع عبد الله بن سبأ الذي أظهر الإسلام واستبطن الكفر

جاري المستشرقين في كثير مما زعموا، فقد خالفهم في البعض الآخر، وكان عفيفاً في عباراته، مترفقاً في نقده.

وبعض هؤلاء المتلقفين كانوا أشد من المستشرقين والمبشرين هوي وعصبية وعداء ظاهراً للسنة وأهلها، وزاد عليهم الإسفاف في العبارة، وأتي في تناوله للصحابة ولاسيما الصحابي الجليل "أبو هريرة رضي الله عنه" بألفاظ نابية عارية من كل أدب ومروءة، وذلك كما صنع الشيخ محمود أبو رية في كتابه "أضواء علي السنة المحمدية".

وشتان ما بين صنيع الأستاذ أحمد أمين، وبين صنيع أبو رية، والفرق بينهما فرق ما بين العالِم والمدَّعي، والباحث الأصيل والمتعلق بأذيال الباحثين. والبحث في السنة وعلومها ليس هيناً ولا سهلاً، وإنما يحتاج إلي صبر وأناة، وإعمال روية وإطالة نظر، والنظر السطحي والبحث الخاطف لا يؤديان إلا إلي آراء مبتسرة ونتائج فاسدة.

وقد تكشف لي أن بعض الأخطاء التي وقع فيها المستشرقون ومتابعوهم جاءت من أنهم يستكهنوا الأمور، ولم يصلوا إلي الأعماق والجذور، ولم يستشفوا ما وراء الظواهر، ولم يتمثلوا حق التمثيل البيئة والعصر والملابسات التي جمعت فيها الأحاديث والصفات التي كانت من ملازمات أئمة الحديث من دين، وعلم، وتثبت، وحذر بالغ، وأمانة فائقة، ومراقبة لله في السر والعلن.

وقد قيض الله – سبحانه – للسنن والأحاديث من نافح عنها ورد كيد الكائدين لها، ولن يخلوا عصر من العصور من عالم ينفي عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين [1].

---

[1]- دفاع عن السنة ص٥-٨ بتصرف يسير.

سبب العداء للسنة:

إن بعض المستشرقين من اليهود والقساوسة كانت أخطاؤهم في دراسة الحديث النبوي الشريف متعددة بقصد الإفساد في الإسلام وخلع المسلمين من عروتهم الوثقي: عروة الإسلام، وتقليل الثقة، بهذا الدين الإلهي العظيم وذلك عن طريق الطعن في الأصلين الشريفين اللذين يرجع إليهما الإسلام: القرآن الكريم، والسنة من الأحاديث النبوية [١].

وبعض آخر من المستشرقين والدارسين للسنة من غير المسلمين، كانت أخطاؤهم عن جهل بعلوم السنة، وعدم التعميق في فهمها وعدم فهم كلام العلماء المحققين الذين أفنوا أعمارهم في دراسة الأحاديث والسنن، وذلك لأن علم السنة بحر واسع عميق يحتاج إلي صبر وأناة وطول سهر وبحث ومواصلة لهذا البحث، ويحتاج السبح فيه سباح ماهر، يعرف كيف يسبح، وعلي أي شاطئ يستقر، ويحتاج الغوص والبحث عن لآلئه ويواقيته ومرجانه إلي غواص ماهر لا يكتفي بما علي السطح عن القاع، ولا بالحجر عن الأصداف والدرر، ولو أنهم نفذوا إلي الأعماق، وعملوا المغازي والمرامي لما وقعوا فيما وقعوا فيه من الأخطاء، وإذا كان بعض المشتغلين بالأحاديث والسنن من المسلمين لم يصلوا إلي هذا الحد فكيف بغيرهم ممن ليسوا بمسلمين؟[٢]

العلة في سير بعض المنتسبين إلي الإسلام وراء أعداءه من غير المسلمين:

من المؤسف أن يسير وراء أعداء الإسلام في الحاضر، فئة ممن لا نشك في صدق إسلامهم من العلماء والكتاب، ولكنهم منخدعون بمظهر التحقيق العلمي "الكاذب" الذي يلبسه هؤلاء الأعداء من المستشرقين والمؤرخين والغربيين عن حقيقة

---

[١]- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٣٧٢.

[٢]-السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٧٤.

أهدافهم ومقاصدهم، فإذا هم – وهم مسلمون – ينتهون إلي الغاية التي يسعي إليها أولئك – وهم يهود أو مسيحيون أو استعماريون من إشاعة الشك والريبة في الإسلام وحملته من حيث يدرون أو لا يدرون، فالتقي أعداء الإسلام وبعض أبنائه علي صعيد واحد لا يشرف هؤلاء ولا أولئك، لا في ميدان العلم، ولا في سجل التاريخ.

ومن الملاحظ أن هؤلاء الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين والمؤرخين والكاتبين من أعداء الإسلام الغربيين، لا يوقعهم في الفخ الذي نصبه لهم هؤلاء إلا أحد أربعة أمور غالباً:

١-إما جهلهم بحقائق التراث الإسلامي وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.

٢-وإما انخداعهم بالأسلوب العلمي "المزعوم" الذي يدعيه أولئك الخصوم.

٣-وإما رغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد كما يدعون.

٤-وإما وقوعهم تحت تأثير "أهواء" و "انحرافات" فكرية، لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين والكاذبين [١].

لا ريب أن ذلك المنهج المعادي لسنة رسول الله صلي الله عليه وسلم، لابد من ابرازه للعيان، ثم التعامل معه بصورة منهجية يظهر فيه سيء القصد وموطن البهتان، وقد تجلي هذا الأمر في هذا البحث الذي جعلته بعنوان: (رد ذوي الألباب والفهوم علي تهكم وجنون من قدح في حديث عمرو بن ميمون). وقد جاء البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة ثم النتائج والتوصيات أما المقدمة فبينت فيها عداء البعض للسنة من قديم الزمان، وكيفية الرد عليهم، وسبب العداء للسنة، والعلة في سير بعض المنتسبين إلي الإسلام وراء أعداءه من غير المسلمين.

---

[١]-السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٧٤.

المبحث الأول فيتكون من الآتي:

١-نص الحديث في صحيح البخاري من رواية عمرو بن ميمون وشرحه.

٢-هل نستنتج من هذا الحديث أن بعض الحيوانات تتزوج من بعضها البعض.

٣-لماذا أخرج البخاري هذا الأثر في كتابه، وهل يوجد في الأثر ما يستنكر؟

٤-هل هناك شيء غريب في هذه القصة، وهل هناك من أهل العلم من استنكر هذه القصة؟

المبحث الثاني:

١-هل هذا الحديث علي شرط البخاري؟

٢-مَن مِن العلماء استنكر هذا الحديث؟

٣-هل هناك أحد من أهل العلم تكلف في توجيه هذا الخبر؟

٤-إن صحت هذه الحادثة فما الذي يتبين ويؤخذ منها؟

المبحث الثالث:

١-ماذا قال المستهزئين بالسنة الطاعنين عليها في هذا الخبر، وكيف نرد عليهم؟

٢-ماذا قال ابن الأثير في معرض كلامه علي طرق الحديث؟

٣-مصدر حد الرجم من أين أخذ؟

٤-هل هذا الأثر من كلام النبي صلي الله عليه وسلم؟ وهل هذه القصة صحيحة ولماذا؟

المبحث الرابع:

١-هل بعض الحيوانات تعرف الحلال من الحرام؟ وماذا نأخذ من هذا الأثر؟

٢-ما حكم قول البعض علي اليهود أنهم أحفاد القردة والخنازير؟

٣-كلام بعض المعاصرين عن هذا الحديث وكيفية الرد؟

٤-هل الحيوانات مكلفة شرعاً؟ وهل في هذا الحديث علة متنية قادحة؟ وأين أورد البخاري هذا الحديث؟ وماذا يهمنا من الأحاديث النبوية الشريفة؟

ثم كانت خاتمة البحث ثم بعض النتائج والله عز وجل من وراء القصد وعليه المعتمد، وهو الموفق لما يحب ويرضي.

خادم السنة وعلومها
د/ رفاعي أحمد أمين محمود

قال البخاري رحمه الله تعالي:

حدثنا نعيم بن حماد حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون قال: (رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها، فرجمتها معهم) [١].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطولة، من طريق عيسى بن حطان، عن عمرو بن ميمون قال: كنت في اليمن في غنم لأهلي وأنا على شرف[٢]، فجاء قرد من قردة فتوسد يدها، فجاء قرد أصغر منه فغمزها، فسلت يدها من تحت رأس القرد الأول سلا رفيقا وتبعته، فوقع عليها وأنا أنظر، ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق، فاستيقظ فزعا، فشمها فصاح، فاجتمعت القرود، فجعل يصيح ويومئ إليها بيده، فذهب القرود يمنة ويسرة، فجاءوا بذلك القرد أعرفه، فحفروا لهما حفرة فرجموهما، فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم" [٣].

هذه الرواية كما هو ظاهر ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولا كلام أحد من أصحابه رضي الله عنهم، وإنما رواها البخاري رحمه الله حكاية عما شاهده عمرو بن ميمون، وهو الأودي، أبو عبد الله الكوفي، توفي سنة (٧٤هـ)، أدرك الجاهلية والنبوة وأسلم، ولكنه لم ير النبي صلي الله عليه وسلم ، لذلك لم يعده العلماء من الصحابة، وإنما من المخضرمين من كبار التابعين[٤].

ومعلوم أن السنة النبوية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم هي التي يجب

---

[١] -أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مناقب الأنصار باب القسامة في الجاهلية ٢/٧٥٦ ح رقم٣٨٩٧.

[٢] -أشرف المكان: علاه وأشرف عليه اطلع عليه من فوق وذلك الموضع مُشرف مختار الصحاح ص٣٢٢ والمعجم الوجيز ص٣٤١

[٣] -فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٧/٥٤٧.

[٤] -تهذيب التهذيب لابن حجر ٨/١١.

الإيمان بها والتسليم بما جاء فيها، أما ما يحكيه أحد التابعين عن مشاهدته فلا يرتقي إلى منزلة السنة النبوية بأي حال من الأحوال.

فإذا أدركنا أن الرواية إنما هي كلامٌ ساقه أحد التابعين عما شاهده، أمكننا إدراك الاحتمالات الواردة عليها، وعرفنا أنه لا حرج على من تشكك في حقيقة ما جرى بين القردة، أو نسب إلى عمرو بن ميمون توهم وقوع الرجم عقوبة على السفاد[1] بين القردة، فمن المقطوع به أن عمرو بن ميمون لم يكن يفهم منطق القردة، وإنما هو ظنه، وذلك ما يمكن مخالفته فيه، وعدم التسليم به.

قال ابن قتيبة الدينوري رحمه الله: "قالوا – يعني المستهزئين بالسنة الطاعنين عليها – : رَويتم أن قرودا رجمت قردة في زنا ..

ونحن نقول في جواب هذا الاستهزاء : إن حديث القرود ليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ، وإنما هو شيء ذكر عن عمرو بن ميمون ... وقد يمكن أن يكون رأى القرود ترجم قردة فظن أنها ترجمها لأنها زنت ، وهذا لا يعلمه أحد إلا ظناً ؛ لأن القرود لا تنبئ عن أنفسها ، والذي يراها تتسافد لا يعلم أزنت أم لم تزن، هذا ظن، ولعل الشيخ عرف أنها زنت بوجه من الدلائل لا نعلمه ، فإن القرود أزنى البهائم، والعرب تضرب بها المثل فتقول : أزنى من قرد، ولولا أن الزنا منه معروف ما ضربت به المثل، وليس شيء أشبه بالإنسان في الزواج والغيرة منه، والبهائم قد تتعادى ويثب بعضها على بعض، ويعاقب بعضها بعضا، فمنها ما يعض، ومنها ما يخدش، ومنها ما يكسر ويحطم، والقرود ترجم بالأكف التي جعلها الله لها كما يرجم الإنسان، فإن كان إنما رجم بعضها بعضا لغير زنا فتوهمه الشيخ لزنا فليس هذا ببعيد، وإن كان الشيخ استدل على الزنا منها بدليل

---

[1] –السُّفاد نزو ذكر الحيوان علي الأنثى لسان العرب لابن منظور ص٢٠٢٣ ط دار المعارف ، المعجز الوجيز ص ٣١٢.

وعلى أن الرجم كان من أجله فليس ذلك أيضا ببعيد، لأنها على ما أعلمتك أشد البهائم غيرة، وأقربها من بني آدم أفهاما" [١] .

وقال ابن عبد البر رحمه الله: "هذا عند جماعة أهل العلم منكر: إضافة الزنا إلى غير مكلف ، وإقامة الحدود في البهائم"[٢].

وقال القرطبي رحمه الله: "إن صحت هذه الرواية فإنما أخرجها البخاري دلالة على أن عمرو بن ميمون قد أدرك الجاهلية ، ولم يبال بظنه الذي ظنه في الجاهلية"[٣].

وقال الشيخ الألباني رحمه الله : "هذا أثرٌ منكرٌ ، إذ كيف يمكنُ لإنسان أن يعلم أن القردة تتزوج ، وأن مِن خُلقهم المحافظةَ على العرضِ ، فمن خان قتلوهُ ؟! ثم هبّ أن ذلك أمرٌ واقعٌ بينها ، فمن أين علم عمرو بن ميمون أن رجمَ القردةِ إنما كان لأنها زنت ؟!"[٤].

ثم.. لا يمتنع أن تكون القصة حقيقية، والظن الذي ظنه عمرو بن ميمون صحيحاً ، فعالم الحيوان عالم مليء بالعجائب والبدائع ، وقد قال العرب قديما : "ليس شيء يجتمع فيه الزواج والغيرة إلا الإنسان والقرد"[٥]. "

بل قال ابن تيمية رحمه الله: "ومثل ذلك قد شاهده الناس في زماننا في غير القرود، حتى الطيور"[٦].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى في " كتاب الخيل " له من طريق الأوزاعي: أن مهرا أُنزي على أمه فامتنع، فأدخلت في بيت وجللت

---

١ – تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٣٧٢-٣٧٤.

٢ –"الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر (٣/١٢٠٥-١٢٠٦).

٣ –"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي (١/٤٤١-٤٤٣).

٤ –"مختصر صحيح البخاري" للألباني (٢/٥٣٥-٥٣٦) طبعة مكتبة المعارف.

٥ – عيون الأخبار "لابن قتيبة" (٢/١٠٦).

٦ – "مجموع الفتاوى" (١١/٥٤٥).

بكساء وأُنزي عليها فنزى، فلما شم ريح أمه عمد إلى ذكره فقطعه بأسنانه من أصله، فإذا كان هذا الفهم في الخيل مع كونها أبعد في الفطنة من القرد فجوازها في القرد أولى"[١].

وقد ذكر الشيخ عمر الأشقر في كتابه [٢] عن نملة قطَّعها النمل بسبب "الكذب"! حيث كان رجل يضع لها " حبَّة " ثم تنادي قومها لرفعها، فيرفعها الرجل فلا يرون شيئاً، وتكرر هذا منه، ومنها، فاجتمعوا عليها فقطعوها.

وقد رأينا مقاطع " فيديو " عن الحيوانات ما لا يمكن تصديقه لو نُقلت لنا نظرياً، ومنها: عطف "تمر" على مولود "قردة" قتلها، وسحبها لشجرة ليفترسها، ثم لما نزل جنينها من بطنها: تركها وانشغل بمولودها يعطف عليه، ويحرسه من الضباع، ورفعه معه إلى الشجرة !

ولمزيد من هذه العجائب يمكن مراجعة كتاب الدكتور عمر الأشقر "العقيدة في الله"[٣].

وأما الجواب عن اعتراض ابن عبد البر على تسمية ما وقع بين القردة زنا، والحيوانات لا تكليف عليها، فأجاب عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله:

"لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حداً، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان"[٤].

أما السؤال عن زواج الحيوانات من بعضها فهذا مرجعه إلى علماء الأحياء المتخصصين في عالم الحيوانات.

---

١ – "فتح الباري لابن حجر" (٥٤٩/٧).

٢ – "العقيدة في الله للشيخ عمر الأشقر" (ص/١٢٩)

٣ – "العقيدة في الله" (ص/١١١-١٦٨).

٤ – فتح الباري (٥٤٨/٧).

من هو عمرو بن ميمون؟

يصف الذهبي عمرو بن ميمون في سير أعلام النبلاء بـــ "الإمام الحجة" وذكر أنه أدرك الجاهلية، وأسلم في أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قدم الشام مع معاذ بن جبل، ثم سكن الكوفة.

قال أبو عمر عفا الله عنه: يفهم من كلامكم أن عمرو بن ميمون صحابي، والصحيح أن يعد من التابعين، وهذا كلام جمع من العلماء: قال ابن حبان [١]:"عمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله أدرك الجاهلية ولا صحبة له مات سنة أربع أو خمس وسبعين". وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، في "كتاب الثقات"[٢]. وقال العجلي في "الثقات"[٣]:"عمرو بن ميمون الأودي كوفي تابعي ثقة جاهلي أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم من أصحاب عبد الله ثقة". وقال الأصبهاني في "سير السلف الصالحين"[٤]": تابعي كوفي".

وقال ابن عساكر في "تاريخ دمشق"[٥]:"عمرو بن ميمون أبو عبد الله ويقال أبو يحيى الأودي المذحجي من أهل اليمن أدرك الجاهلية والإسلام ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم". وقال ابن الأثير في "أسد الغابة"[٦]:"عمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله أدرك الجاهلية، وكان قد أسلم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهو معدود في كبار التابعين من الكوفيين، وهو الذي روى أنه رأى في الجاهلية قردة زنت، فاجتمعت القرود فرجمتها".

---

[١] – "مشاهير علماء الأمصار" لابن حبان (ص/١٥٩) رقم[٧٣٣]

[٢] – كتاب الثقات لابن حبان (٥/١٦٦-١٦٧)

[٣] – كتاب الثقات للعجلي (٢/١٨٦-١٨٧)

[٤] – سير السلف الصالحين "للأصبهاني (ص/ ٨٤٣)":

[٥] – تاريخ دمشق لابن عساكر(٤٦/ ٤٠٦-٤٢٤)

[٦] – أسد الغابة لابن الأثير (٤/٢٦٣)

وقال المزي في "تهذيب الكمال"[١]:"أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم". وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام"[٢]:"عمرو بن ميمون الأودي المذحجي أبو عبد الله. أدرك الجاهلية، ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم الشام مع معاذ بن جبل، ثم نزل الكوفة". وقال في "سير أعلام النبلاء"[٣]:"عمرو بن ميمون الأودي المذحجي الكوفي، الإمام، الحجة، أبو عبد الله. أدرك الجاهلية، وأسلم في الأيام النبوية، وقدم الشام مع معاذ بن جبل، ثم سكن الكوفة". وقال في "المقتنى في سرد الكنى"[٤]:"عمرو بن ميمون، الأودي، مخضرم". وقال ابن حجر في "فتح الباري": عمرو بن ميمون الأودي من كبار التابعين". وقال: "عمرو بن ميمون الأودي أحد المخضرمين"[٥]. وقال في "الإصابة"[٦]:"عمرو بن ميمون الأودي: يكنى أبا عبد اللَّه، أو أبا يحيى. أدرك الجاهلية، وأسلم في حياة النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم على يد معاذ وصحبه.

قال العجليّ: تابعي ثقة جاهلي كوفي ووثّقه ابن معين والنسائي وغيرهما". وقال في "الإيثار بمعرفة رواة الآثار"[٧]:"عمرو بن ميمون الأودي تابعي مشهور فِي التهذِيب"[٨]. فيتبين مما ذكر أن عمرو بن ميمون الأودي تابعي كبير، لا صحبة له. له. والله أعلم. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وفي عمدة القاري شرح صحيح

---

١ – "تهذيب الكمال"(٢٢/ ٢٦٢-٢٦٣)

٢ – تاريخ الإسلام للذهبي (٢/٢١٦).

٣ – سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ١٥٨-١٦١)

٤ – المقتني في سرد الكني للذهبي (١/٣٥٠).

٥ – فتح الباري لابن حجر (١/٢٢٧،٢٠٩)

٦ – الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٥/١١٩-١٢٠)

٧ – الإيثار بمعرفة رواة الآثار لابن حجر ص ١٤٦.

٨ – تهذيب التهذيب لابن حجر (٨/ ١١٠).

البخاري [1]: عمرو بن ميمون أبو عبد الله الكوفي الأودي، بفتح الهمزة وبالدال المهملة، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، وحج مائة حجة وعمرة، وادي صدقته إلى عمال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي رأى قردة زنت في الجاهلية فاجتمعت القردة فرجموها..

ويرى الطبري أن البخاري قد أورد هذه الرواية لا لشيء إلا لدلالة على أن عمرو بن ميمون قد أدرك الجاهلية لا لإثبات ما ظنه ابن ميمون بشأن القرد والقردة، فيقول في كتابه الجامع لأحكام القرآن: "إن صحت هذه الرواية فإنما أخرجها البخاري دلالة على أن عمرو بن ميمون قد أدرك الجاهلية، ولم يبال بظنه الذي ظنه في الجاهلية"

وعمرو بن ميمون عالم جليل من كبار التابعين، أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه، والبخاري روى ما صح سنده إلى هذا العالم الذي أخبر بقصة عجيبة رآها في الجاهلية، وما أكثر القصص العجيبة التي يرويها الثقات، وقد روى البخاري هذه القصة العجيبة بإسناد صحيح إلى من رآها، وليست حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل قصة حدثت في الجاهلية، والله على كل شيء قدير.

وقد أجاب بعض العلماء بأنَّ القرود من أقرب الحيوانات للآدميين شبهاً، وأنَّ من مميزاتها على بقية الحيوانات اكتفاء كل ذكر منها بأنثى واحدة، وهذا ما مال إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري [2]. وعلى كل حال فإن مشكلة الطاعنين في السنة ليست في هذا الأثر بخصوصه؛ لأن القرآن قد أخبرنا بما هو أعجب من هذا، فأخبرنا بأنَّ الغراب دفن غرابا آخر ليُري ابن آدم كيف يدفن أخيه، مع أن الطيور غير مُكلَّفة بالدفن، ويشبه هذا تقدير وقوع الأمر العجيب

---

[1] – عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني (٣/ ١٧١-١٧٢).

[2] – فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٤٨/٧)

من القرود التي رآها عمرو بن ميمون في الجاهلية.

ثم إنَّ هذه القصة العجيبة قد رواها غير الإمام البخاري، لا كما يظن الجاهلون أن البخاري قام باختلاق هذه القصة، وسأذكر هنا روايتين للقصة مطولة ومختصرة من غير طريق البخاري، راوي أولهما توفي قبل البخاري، وثانيهما توفي بعد البخاري:

قال الحسن بن خلف بن شاذان الواسطي المتوفى سنة (٢٤٦هـ)، كما في جزئه رقم (١٠٠): أخبرنا محمد، قال: حدثنا محمد بن سويد بن يزيد الطحان، حدثنا عاصم بن علي، قال: حدثني الحسن بن علي أخي، قال: حدث عبد الملك بن مسلم بن سلام لشعبة بهذا الحديث وأنا أسمع، عن عيسى بن حطان، قال: سمعت قاضي مكة، ومرة البكالي يسألان عمرو بن ميمون الأودي: ما أعجب ما رأيت في الجاهلية؟ قال: كنت في اليمن في غنم لأهلي، وأنا على شرفي، قال: فجاء قرد ومعه قِرْدَة فتوسد يدها فوضع يده فوق جسدها فنام، قال: فرأيت قردا أصغر منه جاء يمشي خفياً حتى غمز القردة بيده ثم ولى ذاهباً، قال: فسلت يدها من تحت خده سلاً رقيقاً، قال: ووضعت خده على الأرض ثم تبعته، قال: فوقع عليها وأنا أنظر إليه، قال: ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خده إدخالاً رقيقاً، قال: فاستيقظ فزعاً مذعوراً، قال: وأطاف بها وشمها ثم شم حياها فصاح صيحة شديدة، قال: فجعلت القرود تجيء يمنة ويسرة من بين يديه ومن خلفه، واجتمع منهم جماعة، قال: فجعل يصيح ويومئ إليها بيده، ثم سكت، قال: فذهبت القرود يمنة ويسرة، قال: فما لبثنا أن جاءوا به بعينه أعرفه، فحفروا لهما حفيرة فرجموهما، فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم قبل أن أراه في بني آدم.

وقال الخرائطي [1] المتوفى سنة (٣٢٧هـ): حدثنا سعيد، أن ابن يزيد قال: حدثنا

---

[1] - اعتلال القلوب للخرائطي (١ /٩٤-٩٥)

علي بن عاصم قال: حدثنا حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن ميمون الأودي قال: ((زنت قردة باليمن فرجمها القرود، فرجمتها معهم)) قال: قال علي بن عاصم: لو غير حصين حدثني ما صدَّقت.

وأخيرا ما أكثر القصص العجيبة الغريبة التي قد يراها الواحد منا بنفسه أو يسمعها ممن رآها بعينه أو يقرؤها في كتب التاريخ والتراجم، ولله في خلقه شئون.

وهذا الأثر الذي تلف الدنيا وراءه وكأنه وصمة عار في جبين الصحيح، ليس بحديث وإنما هو أثر عن التابعي عمرو بن ميمون.

لماذا أخرج البخاري هذا الأثر في كتابه؟

اعلم أنه من أصول القراءة في كتاب البخاري، أن تفهم جيدًا أن البخاري لم يرتب كتابه عشوائيًّا، ولا يصلح أصلاً أن يشرحه أو يفسره إلا طالب علم متخصص؛ لأن البخاري يرتب الأحاديث لغرض أو لهدف لا يفهمه إلا متمرس؛ فالبخاري مثلاً: ذكر أبواب الحج قبل أبواب الصيام، لماذا؟

لأنه اعتمد رواية الحديث: ((بُنِيَ الإسلام على خمس...)) إلخ، وفيها: ((والحج وصوم رمضان))، فقدم معظم الرواة الحج على الصوم، وليس الصوم ثم الحج آخرًا كما يعتقد الكثير من الناس، فلما رتب البخاري كتابه وضع أبواب الحج قبل أبواب الصيام، هذا مثال.

وهذا الأثر (يعترضون) عليه لمجرد أن الرجل وصف شيئًا رآه بعينه يخبر به عن أيام جاهليته، وهذا هو مراد البخاري، وهو من عبقريته في التبويب ومن فقه عقله، فإذا نظرت في الأحاديث التي قبل هذا الأثر، لوجدتها كلها صفات للناس وما كانوا يفعلونه قبل الإسلام.

فقبل هذا الأثر كان قول ابن عباس رضي الله عنه: "من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر، ولا تقولوا: الحَطِيم؛ فإن الرجل في الجاهلية كان يحلف فيلقي سوطه

أو نعله أو قوسه"[1].

وقبله قول عائشة رضي الله عنها، قالت: " كان يوم بعاث يومًا قدمه الله لرسوله صلى الله عليه وسلم، فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد افترَق ملؤهم، وقُتِّلتْ سَرَوَاتهم وجُرِّحوا، قدَّمه الله لرسوله صلى الله عليه وسلم في دخولهم في الإسلام".

فمراد البخاري هو أن يبين للقارئ ما كان عليه أهل هذا الزمان في الجاهلية من أحوال وأخلاق قبل مجيء الإسلام.

تتوقع إذًا ما هي الأبواب التالية لأبواب (أيام الجاهلية)؟

الذي فهم ما قلت، سيعرف حتمًا أنها أبواب "مبعث النبي صلى الله عليه وسلم" ومجيء الإسلام، وهذا بالفعل ما فعله البخاري، بعد أن انتهى من وصف أيام الجاهلية؛ ليفهم القارئ ما كان عليه الناس، وما بُعث به محمد صلى الله عليه وسلم، وما جاء به الإسلام من أشياء خالف فيها ما كانت عليه الجاهلية، وأشياء أخرى أقرها.

هل يوجد في الأثر ما يستنكر إذًا؟

لا، ليس فيه شيء إطلاقًا مما يستنكر، والبخاري أخرج الأثر مختصرًا، والحكاية أخرجها الإسماعيلي مطولة مفصلة، يحكي فيها عمرو (مراقبته) لمجموعة قرود (والقرود مشهورة موجودة بالمملكة إلى الآن)، وكيف أن قردة زنت بقرد آخر غير زوجها الذي كانت تنام بجواره، فشمها زوجها بعد، فعلم أنها خانته فصاح بها، فجاء قطيع القرود فرموها بالحجارة، كذا باختصار.

والبخاري لم يخرج هذه القصة المطولة، إنما أخرج فقط المختصر؛ لسبب فني،

---

[1] – أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مناقب الأنصار باب القسامة في الجاهلية ٢/٧٥٦ ح رقم٣٨٩٧، فتح الباري لابن حجر (٧/٥٤٢).

وهو أن إسناد المختصر أصح من المطول.

المهم، ليس مراد البخاري إذًا الاستدلال على حكم الرجم في الزنا بفعل القرود.

ولو وضع هذا الأثر في أبواب الزنا، لكان أهل العلم أول المطالبين بنقله منها؛ فالقرود غير مكلَّفة، ولا يصح الاستدلال بمثل ذلك؛ فيكون عبثًا؛ وإنما كان مراد البخاري الكلمة الأخيرة في الأثر لمن تأمَّل، وهي: "فرجموها فرجمتُها معهم".

فهذا فكر جاهلي بحت؛ إذ كيف لمسلم –فضلًا عن عاقل– أن يُقحم نفسه في تصرف الحيوانات وسلوكها ليكون كواحد منهم؟!

هذا ليس من العقل في شيء، ولا من الإسلام في شيء.

وكأن البخاري يريد أن يقول: "لقد كانوا في الجاهلية يُقحمون أنفسهم حتى في شؤون الحيوان، والإسلام لم يأمر بهذا، والإسلام كرَّم الإنسان ونزَّهه عن هذه الأفعال".

هذا هو مراد البخاري في هذا الباب تحديدًا، ليس له أي غرض آخر، وبالأخص الاستدلال بهذا الأثر على حكم شرعي.

من يقرأ كتاب البخاري ويفهمه، حين يسمع منتقديه لن يكون ردُّه سوى الابتسام بسخرية، لكننا نوضح للمسلمين الغيورين على دينهم ومن يريد أن يتعلم.

هل هناك شيء غريب في هذه القصة؟

لا، إطلاقًا، وكلام عمرو رضي الله عنه مطابق لما نراه كل يوم على قناة Nat Geo Wild مثلًا، فالقردة بالفعل تعيش في مجموعات تسمى Troops(قوات) ، وتتصرف باجتماعية في تحصيل الغذاء والنوم والدفاع عن القطيع من الأعداء والتزاوج، ولكل قرد أسرته، وهناك فيلم مشهور أيضًا كيف يمكن أن يتصرف هذا القطيع بفظاظة مع البشر في فيلم Monkey Thieves (القردة اللصوص) ، وهو فيلم مشهور يصور كيف تقتحم القرود المدن في الهند لسرقة الأكل وغيره بشكل منظم وذكي، فإن كانوا يفعلون مثل هذه التصرفات، ومعلوم أن قابلية القرد للتعلم

والتقليد كبيرة؛ مما يدل على ذكائه، فما المشكلة لو ثبت مثل حكاية عمرو؟ ما الذي يمنع؟! والكبير من هذه القرود Gorillas (الغوريلات) أذكى وأذكى .لكن المهم في كل ذلك لو صدر من مجموعة من القرود تصرُّفٌ ما يشبه ما حكى عمرو في روايته، لم يكن ذلك بالغريب، فلقد رأينا الأغرب في عالم الحيوان، ومن يشاهد قنوات الناشيونال جيوغرافيك وغيرها، يرى العجب العجاب في عالم الحيوان.

أفإن جاء الوصف من الغرب وعلمائه أحبَبْناه وصدَّقناه وتداولناه، وإذا جاء في كتب تراثنا قبل ١٤٠٠ سنة أنكرناه وكذَّبناه؟!

إن هي إلا فتنة أضرَّت بقوم، وثبت فيها قوم فزادهم ربهم إيمانًا!

هل هناك من أهل العلم من استنكر هذه القصة؟

والجواب أن نعم، وليس فيها ما يستنكر، لكن استنكرها ابن عبد البر، وقال: ربما يكون رأى عمرو قومًا من الجن في صورة قردة؛ لأن القردة غير مكلفة برجم الزاني، وقد أجبنا عن ذلك، وأما كونهم من الجن، فهذا تأويل منه بعيد، وغير ضروري لما وضحنا.

ومِن أهل العلم قديمًا من رأى أن هذه الرواية مقحمة في البخاري وليست موجودة في كل النسخ المعتمدة، وهذا ليس بسديد أيضًا، فهي موجودة في أصح نسخ البخاري، ولله الحمد.

والمهم، أنه ليس في القصة ما يُستنكَر أصلًا، وقد بينا لماذا وضع البخاري هذه "القصة" في كتابه، ووجه استدلاله بها.

فالقصة ليست "حدوتة شاذة"، وليست هي مما ذهب إليه البعض من استدلال البخاري على حكم الرجم، وليست هي من باب (الفانتازيا) الفكرية أو حواديت (ألف ليلة)، وليست هي إلا:

توضيح لتصرُّف البشر أيام الجاهلية قبل الإسلام، وكيف أن الإسلام هذَّب تصرُّفات البشر وسواها..

National Geographic إن لم تقتنع بكل ذلك، فاذهب واشترك في قناتي Animal Planet وسترى أعاجيب وأسرارَ خَلْق ربك الذي قال: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾[1] أمم أمثالكم، يعيشون ويتعايشون، ولهم قوانينهم وحياتهم، ويسبحون ربهم أيضًا، قال ربُّك: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾[2].

وقوله: (حدثنا نعيم بن حماد) في رواية بعضهم حدثنا نعيم غير منسوب، وهو المروزي نزيل مصر ، وقل أن يخرج له البخاري موصولا بل عادته أن يذكر عنه بصيغة التعليق . ووقع في رواية القابسي " حدثنا أبو نعيم " وصوبه بعضهم وهو غلط.

وقوله: (عن حصين) في رواية البخاري في " التاريخ " في هذا الحديث " حدثنا حصين " فأمن بذلك ما يخشى من تدليس هشيم الراوي عنه ، وقرن فيه أيضا مع حصين أبا المليح .وقوله : (رأيت في الجاهلية قردة) بكسر القاف وسكون الراء واحدة القرود ، وقوله : " اجتمع عليها قردة " بفتح الراء جمع قرد ، وقد ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطولة من طريق عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون قال : " كنت في اليمن في غنم لأهلي وأنا على شرف ، فجاء قرد من قردة فتوسد يدها ، فجاء قرد أصغر منه فغمزها ، فسلت يدها من تحت رأس القرد الأول سلا رفيقا وتبعته ، فوقع عليها وأنا أنظر ، ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق ، فاستيقظ فزعا ، فشمها فصاح ، فاجتمعت القرود ،

---

[1] - سورة الأنعام الآية: ٣٨.

[2] – سورة الإسراء الآية: ٤٤

فجعل يصيح ويومئ إليها بيده ، فذهب القرود يمنة ويسرة ، فجاءوا بذلك القرد أعرفه ، فحفروا لهما حفرة فرجموهما ، فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم " .وقال ابن التين : لعل هؤلاء كانوا من نسل الذين مسخوا فبقي فيهم ذلك الحكم . ثم قال : إن الممسوخ لا ينسل قلت : وهذا هو المعتمد ، لما ثبت في صحيح مسلم " أن الممسوخ لا نسل له "[1] وعنده من حديث ابن مسعود مرفوعا إن الله لم يهلك قوما فيجعل لهم نسلا وقد ذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو بكر بن العربي إلى أن الموجود من القردة من نسل الممسوخ ، وهو مذهب شاذ اعتمد من ذهب إليه ما ثبت أيضا في صحيح مسلم أن النبي – صلى الله عليه وسلم – لما أتي بالضب قال : لعله من القرون التي مسخت وقال في الفأر : فقدمت أمة من بني إسرائيل لا أراها إلا الفأر وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه – صلى الله عليه وسلم – قال ذلك قبل أن يوحى إليه بحقيقة الأمر في ذلك ، ولذلك لم يأت الجزم عنه بشيء من ذلك ، بخلاف النفي فإنه جزم به كما في حديث ابن مسعود ، ولكن لا يلزم أن تكون القرود المذكورة من النسل ، فيحتمل أن يكون الذين مسخوا لما صاروا على هيئة القردة مع بقاء أفهامهم عاشرتهم القردة الأصلية للمشابهة في الشكل فتلقوا عنهم بعض ما شاهدوه من أفعالهم فحفظوها وصارت فيهم ، واختص القرد بذلك لما فيه من الفطنة الزائدة على غيره من الحيوان وقابلية التعليم لكل صناعة مما ليس لأكثر الحيوان ، ومن خصاله أنه يضحك ويطرب ويحكي ما يراه ، وفيه من شدة الغيرة ما يوازي الآدمي ولا يتعدى أحدهم إلى غير زوجته ، فلا يدع في الغالب أن يحملها ما ركب فيها من الغيرة على عقوبة من اعتدى إلى ما لم يختص به من الأنثى ، ومن خصائصه أن الأنثى تحمل أولادها كهيئة الآدمية ، وربما مشى القرد على

---

[1] –أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر ١٠٢٦/٢ ح رقم ٦٩٤١ ط جمعية المكنز الإسلامي ١٤٢١ هـ.

رجليه لكن لا يستمر على ذلك ، ويتناول الشيء بيده ويأكل بيده ، وله أصابع مفصلة إلى أنامل وأظفار ، ولشفر عينيه أهداب . وقد استنكر ابن عبد البر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال: فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على البهائم وهذا منكر عند أهل العلم ، قال : فإن كانت الطريق صحيحة فلعل هؤلاء كانوا من الجن لأنهم من جملة المكلفين ، وإنما قال ذلك لأنه تكلم على الطريق التي أخرجها الإسماعيلي حسب ، وأجيب بأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدا ، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به ، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان .

وأغرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين فزعم أن هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري، وأن أبا مسعود وحده ذكره في " الأطراف " قال: وليس في نسخ البخاري أصلا فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري . وما قاله مردود ، فإن الحديث مذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها ، وكفى بإيراد أبي ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن الفربري حجة ، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما وأبي مسعود له في أطرافه ، نعم سقط من رواية النسفي وكذا الحديث الذي بعده ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون في رواية الفربري ، فإن روايته تزيد على رواية النسفي عدة أحاديث قد نبهت على كثير منها فيما مضى وفيما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وأما تجويزه أن يزاد في صحيح البخاري ما ليس منه فهذا ينافي ما عليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري في كتابه ، ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه ، وهذا الذي قاله تخيل فاسد يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما في الصحيح ، لأنه إذا جاز في واحد لا بعينه جاز في كل فرد فرد ، فلا يبقى لأحد الوثوق بما في الكتاب المذكور ، واتفاق العلماء ينافي ذلك ، والطريق التي أخرجها البخاري دافعة لتضعيف ابن عبد البر للطريق التي أخرجها الإسماعيلي ، وقد أطنبت في هذا الموضع لئلا يغتر

ضعيف بكلام الحميدي فيعتمده ، وهو ظاهر الفساد[1]. وقد ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى في " كتاب الخيل " له من طريق الأوزاعي أن مهرا أنزي على أمه فامتنع، فأدخلت في بيت وجللت بكساء وأنزي عليها فنزا ، فلما شم ريح أمه عمد إلى ذكره فقطعه بأسنانه من أصله ، فإذا كان هذا الفهم في الخيل مع كونها أبعد في الفطنة من القرد فجوازها في القرد أولى[2] .

المبحث الثاني

هل هذا الحديث علي شرط البخاري؟

هذا الحديثُ ليس على شرطِ الإمامِ البخاري، فصحيحُ البخاري سماهُ: " الجامعُ المختصرُ المسندُ الصحيحُ من أمورِ رسولِ اللهِ – صلى اللهُ عليه وسلم – وسننهِ وأيامهِ " فالخبرُ ليس مسنداً للرسولِ فهو ليس على شرطِ البخاري – رحمهُ اللهُ تعالي –.

فالأحاديثُ الموقوفةُ ، وهي الأحاديثُ التي تروى عن الصحابةِ ، ولا يتمُ رفعُها للنبي – صلى اللهُ عليه وسلم – ، والتي يسميها بعضُ أهلِ العلمِ " الآثار " هي ليست كذلك على شرطِ البخاري – رحمه الله – .

وكذلك الأحاديثُ المعلقةُ، وهي الأحاديثُ التي يوردها البخاري ، ويحذفُ أولَ أسانيدها ، أو يوردُ قولاً بدون سندٍ كأن يقول: " قال أنسٌ " ، أو يوردهُ بصيغةِ التمريضِ كأن يقول : " يُروى عن أنسٍ " ، وهذه المعلقاتُ سواءٌ رواها بصيغةِ الجزمِ ، أو بصيغةِ التمريضِ ، فليست هي على شرطِ الإمامِ البخاري ، وقد بلغت معلقاتُ البخاري في الصحيحِ ألفاً وثلاثمائة وواحداً وأربعين. إذن البخاري – رحمهُ اللهُ – لما ذكر هذا الأثرَ الذي ليس على شرطهِ ، إنما أراد الإشارةَ إلى فائدةٍ

---

[1] –فتح الباري ٧/٥٤٨–٥٤٩.

[2] –المرجع السابق

والتأكيدِ على أن عمرو بنَ ميمونٍ قد أدرك الجاهليةَ ، ولم يبالِ البخاري بظنِ عمرو الذي ظنهُ في الجاهليةِ ، بأن القردةَ قد زنت فرجموها بسببِ الرجمِ .

مَن مِن العلماء استنكر هذا الحديث؟

الخبرُ استنكرهُ الإمامُ ابنُ عبدِ البرِ – رحمهُ اللهُ – قال الحافظُ ابنُ حجرٍ – رحمهُ اللهُ – : " وَقَدْ اِسْتَنْكَرَ اِبْن عَبْد الْبَرّ قِصَّة عَمْرو بْن مَيْمُون هَذِهِ وَقَالَ : " فِيهَا إِضَافَة الزِّنَا إِلَى غَيْر مُكَلَّف ، وَإِقَامَة الْحَدّ عَلَى الْبَهَائِم وَهَذَا مُنْكَر عِنْد أَهْل الْعِلْم"[1].

واستنكر الخبرَ الإمامُ الألباني – رحمه الله – فقال : " هذا أثرٌ منكرٌ ، إذ كيف يمكنُ لإنسانٍ أن يعلمَ أن القردةَ تتزوجُ ، وأن من خُلقهم المحافظةَ على العرضِ ، فمن خان قتلوهُ ؟! ثم هبّ أن ذلك أمرٌ واقعٌ بينها ، فمن أين علم عمرو بنُ ميمون أن رجمَ القردةِ إنما كان لأنها زنت "[2] .

وقال الشيخُ الألباني – رحمهُ الله –: " وأنا أظنُ أن الآفةَ من شيخِ المصنفِ نعيمِ بنِ حمادٍ، فإنهُ ضعيفٌ متهمٌ ، أو من عنعنةِ هُشيم ، فإنهُ كان مدلساً " [3].

وممن ذهب إلى تضعيفِ الأثرِ محققُ " سير أعلام النبلاء "[4] فقد قال في الحاشيةِ : " ونعيمُ بنُ حمادٍ كثيرُ الخطأ ، وهُشيمٌ مدلسٌ وقد عنعن ".

فالخبرُ ضعيفٌ في سندهِ نُعيمُ بنُ حمادٍ ، من رجالِ معلقاتِ البخاري لا من أسانيدهِ ، روى عنهُ البخاري مقروناً بغيرهِ في الأحاديثِ أرقام (٣٩٣-٤٣٣٩-٧١٣٩) ، ولم يقرنهُ بغيرهِ إلا في هذا الحديثِ المقطوعِ الذي ليس على شرطهِ – رحمهُ اللهُ – حديث رقم (٣٨٤٩) .

---

[1] –فتح الباري لابن حجر (١٩٧/٧) الطبعة السلفية .

[2] –مختصر صحيح البخاري للألباني (٥٣٥/٢).

[3] – مختصر صحيح البخاري للألباني (٥٣٥/٢).

[4] – " سير أعلام النبلاء " (١٥٩/٤)

ونعيمُ بنُ حمادٍ قال عنه الحافظُ في " التقريب ": " صدوقٌ يخطئ كثيراً " ، وقال النسائي : " ضعيفٌ " ، وذكرهُ ابنُ حبان في " الثقات " وقال : " ربما أخطأ ووهم"[١].

وكذلك الخبرُ ضعيفٌ لأن في سنده هُشيمَ بنَ بشيرٍ الواسطي، وهو كثيرُ التدليسِ ، وجعلهُ الحافظُ في المرتبةِ الثالثةِ في طبقاتهِ ، وهم ممن لا يُحتجُ بحديثهم إلا بما صرحوا به السماعَ ، قلتُ : ولم يصرح بالسماعِ في هذا الخبرِ .

ومال الشيخُ الألباني إلى تقويةِ هذا الأثر مختصراً دون وجود النكارةِ أن القردةَ قد زنت وأنها رُجمت بسببِ الزنا فقال – رحمه الله – : " لكن ذكر ابنُ عبدِ البر في " الاستيعاب "[٢] أنهُ رواهُ عبادُ بنُ العوام أيضاً ، عن حصين ، كما رواه هشيم مختصراً .

قلتُ : (القائلُ الألباني) وعبادُ هذا ثقةٌ من رجالِ الشيخين ، وتابعهُ عيسى بنُ حطان ، عن عمرو بنِ ميمون به مطولاً ، أخرجهُ الإسماعيلي ، وعيسى هذا وثقهُ العجلي وابنُ حبان ، وروايته مفصلةٌ تبعد النكارةَ الظاهرةَ من روايةِ نعيم المختصرة ، وقد مال الحافظُ إلى تقويتها خلافاً لابنِ عبدِ البر"[٣].

ولو اقترضنا صحةَ الخبرِ ، فإن الراوي أخبر عما رأى في وقتِ جاهليتهِ فإنهُ لا حرج من القولِ بأن هذا ما ظنهُ لا سيما أنهُ في روايةٍ رأى قرداً وقردةً مع بعضهما فجاء قردٌ آخر ، وأخذها منهُ فاجتمع عليها القردةُ الآخرون ورجموهما.

فهذه صورةُ الحكايةِ ظنها الراوي رجماً للزنى ، وهو لم يأخذ هذا حكايةً عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وليست كذلك الراوي لها أحدُ أصحابِ النبي – صلى الله عليه وسلم – ولو أخبر بها النبي – صلى اللهُ عليه وسلم – ، وصح السندُ

---

[١] – تهذيب الكمال للحافظ المزي (٤٧٦/٢٩).

[٢] – " الاستيعاب في معرفة الأصحاب " لابن عبد البر (١٢٠٥/٣).

[٣] – مختصر صحيح البخاري للألباني (٥٣٥/٢-٥٣٦).

عنه قبلناهُ ، فإننا صدقناهُ فيما هو أعظمُ من ذلك .

هل هناك أحد من أهل العلم تكلف في توجيه هذا الخبر؟

الغريبُ في هذا الأمرِ أن بعضَ أهلِ العلمِ قد تكلف جداً في توجيهِ هذا الخبر ، والذي كما أسلفنا ليس من قولِ الرسولِ – صلى الله عليه وسلم – ولا من قولِ أحدٍ من الصحابةِ ، فالخبرُ مقطوعٌ على أحد التابعين ، فلا أدري لم هذا التكلف في هذهِ الردود على خبرٍ ضعيف السند ليس على شرطِ الإمامِ البخاري – رحمهُ الله – .

ومن هذهِ الأقوال التي فيها الكثيرُ من التكلفِ ما قالهُ بعضُ أهلِ العلم كما نقل عنهُ الحافظُ في " الفتح": " لَعَلَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا مِنْ نَسْل الَّذِينَ مُسِخُوا فَبَقِيَ فِيهِمْ ذَلِكَ الْحُكْم ". وقد ردهُ ابنُ التينِ والحافظُ ابنُ حجرٍ فقال بعد أن نقل القولَ عن ابنِ التين: " ثُمَّ قَالَ – أي ابن التين – : إِنَّ الْمَمْسُوخ لَا يَنْسِل قُلْت : وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَد ، لِمَا ثَبَتَ فِي صَحِيح مُسْلِم " أَنَّ الْمَمْسُوخ لَا نَسْل لَهُ "[1].

ومن الردودِ الظاهرةِ التكلفِ هو ما أوردهُ الحافظُ عن بعضِ أهلِ العلمِ بأنهُ : " لَا يَلْزَم أَنْ تَكُون الْقُرُود الْمَذْكُورَة مِنْ النَّسْل ، فَيَحْتَمِل أَنْ يَكُون الَّذِينَ مُسِخُوا لَمَّا صَارُوا عَلَى هَيْئَة الْقِرَدَة مَعَ بَقَاء أَفْهَامهمْ عَاشَرَتْهُمْ الْقِرَدَة الْأَصْلِيَّة لِلْمُشَابَهَةِ فِي الشَّكْل فَتَلَقَّوْا عَنْهُمْ بَعْض مَا شَاهَدُوهُ مِنْ أَفْعَالهمْ فَحَفِظُوهَا وَصَارَتْ فِيهِمْ ، وَاخْتُصَّ الْقِرْد بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ الْفِطْنَة الزَّائِدَة عَلَى غَيْره مِنْ الْحَيَوَان وَقَابِلِيَّة التَّعْلِيم لِكُلِّ صِنَاعَة مِمَّا لَيْسَ لِأَكْثَرِ الْحَيَوَان ، وَمِنْ خِصَاله أَنَّهُ يَضْحَك وَيَطْرَب وَيَحْكِي مَا يَرَاهُ ، وَفِيهِ مِنْ شِدَّة الْغَيْرَة مَا يُوَازِي الْآدَمِيّ وَلَا يَتَعَدَّى أَحَدهمْ إِلَى غَيْر زَوْجَته ، فَلَا يَدَع فِي الْغَالِب أَنْ يُحَمِّلهَا مَا رُكِّبَ فِيهَا مِنْ غَيْرَة عَلَى عُقُوبَة مَنْ اِعْتَدَى إِلَى مَا لَمْ يَخْتَصّ بِهِ مِنْ الْأُنْثَى ، وَمِنْ خَصَائِصه أَنَّ الْأُنْثَى تَحْمِل أَوْلَادهَا كَهَيْئَةِ الْآدَمِيَّة ، وَرُبَّمَا مَشَى الْقِرْد عَلَى رِجْلَيْهِ لَكِنْ لَا يَسْتَمِرّ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَتَنَاوَل الشَّيْء بِيَدِهِ وَيَأْكُل

---

[1] – مسلم في صحيحه كتاب القدر باب أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ح رقم ٢٦٦٣.

بِيَدِهِ ، وَلَهُ أَصَابِع مُفَصَّلَة إِلَى أَنَامِل وَأَظْفَار ، وَلِشَفْرِ عَيْنَيْهِ أَهْدَاب " .

قلتُ: لا يخفى على الناقدِ البصيرِ أن هذا التوجيهَ لا يخلو من تكلفٍ واضحٍ لا يتناسبُ مع التيسيرِ في فهمِ النصوصِ ، وإضافة قيودٍ ومحترزاتٍ لا داعي لها أصلاً ، بل توحي لقارئها إلى وجودِ التقعرِ والتشدق ولي أعناق النصوصِ حتى تتفقَ مع من ذهب إلى هذا الرأي .

ومن الغريبِ حقاً في سبيلِ ردِ هذا الخبر أن الحميدي في كتابهِ " الجمع بين الصحيحين "[1] زعم أن هذا الخبرَ أُقحم في كتابِ البخاري ، قال الحافظُ – رحمه الله – :" وَأَغْرَبَ الْحُمَيْدِيّ فِي الْجَمْع بَيْن الصَّحِيحَيْنِ فَزَعَمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيث وَقَعَ فِي بَعْض نُسَخ الْبُخَارِيّ ، وَأَنَّ أَبَا مَسْعُود وَحْده ذَكَرَهُ فِي " الْأَطْرَاف " قَالَ : وَلَيْسَ فِي نُسَخ الْبُخَارِيّ أَصْلًا فَلَعَلَّهُ مِنْ الْأَحَادِيث الْمُقْحَمَة فِي كِتَاب الْبُخَارِيّ " ، وقد رد الحافظ هذا القول :" وَمَا قَالَهُ مَرْدُود ، فَإِنَّ الْحَدِيث الْمَذْكُور فِي مُعْظَم الْأُصُول الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا ، وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرّ الْحَافِظ لَهُ عَنْ شُيُوخه الثَّلَاثَة الْأَئِمَّة الْمُتْقِنِينَ عَنْ الْفَرَبْرِيّ حُجَّة ، وَكَذَا إِيرَاد الْإِسْمَاعِيلِيّ وَأَبِي نُعَيْم فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا وَأَبِي مَسْعُود لَهُ فِي أَطْرَافه ، نَعَمْ سَقَطَ مِنْ رِوَايَة النَّسَفِيّ وَكَذَا الْحَدِيث الَّذِي بَعْده ، وَلَا يَلْزَم مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُون فِي رِوَايَة الْفَرَبْرِيّ ، فَإِنَّ رِوَايَته تَزِيد عَلَى رِوَايَة النَّسَفِيّ عِدَّة أَحَادِيث قَدْ نَبَّهْت عَلَى كَثِير مِنْهَا فِيمَا مَضَى وَفِيمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى " .

قلتُ: القولُ بإقحامِ خبرٍ أو حديثٍ ليس في أصلِ البخاري قولٌ فاسدٌ يفضي إلى عدمِ الوثوق بجميعِ ما في الصحيحِ ، وهذا القولُ خطأٌ ، بل ظاهرُ البطلانِ ، فلا أدري لم كلُ هذا التكلفِ في هذهِ التوجيهاتِ الباطلةِ لقبولِ خبرٍ ضعيفٍ ليس على شرطِ الإمامِ البخاري رحمهُ الله[2] .

---

[1] – الجمع بين الصحيحين للحميدي (٤٩٠١/٣) ح رقم ٣٠٤٧.

[2] – فتح الباري ٥٤٨/٧–٥٤٩.

إن صحت هذه الحادثة فما الذي يتبين ويؤخذ منها؟

إن صحت هذه الحادثةُ فتبين أن القردةَ أطهرُ من الخنازيرِ، القائلين بجوازِ تنقلِ محارمهم بين أحضانِ الرجالِ ، وأن تكونَ في كلِ يومٍ تحت يدِ صاحبٍ ، وفي كلِ ساعةٍ في حجرِ ملاعبٍ . بل عند الرافضةِ القائلين بجوازِ إعارةِ الفروجِ ما يقتربُ من مذهبِ الخنازيرِ.

فقد روى الطوسي عن محمدٍ عن أبي جعفر قال: " قلتُ : الرجلُ يُحلُ لأخيهِ فرجٌ ؟ قال : نعم ؛ لا بأس بهِ ، لهُ ما أُحل لهُ منها ". وذكر الطوسي في " الإستبصار ": " عن أبي الحسن الطارئ أنهُ سأل أبا عبدِ الله عن عاريةِ الفرجِ ، فقال : " لا بأس به "[1]. ثم إن الرافضةَ ينسبون إلى جعفرٍ الصادق أنهُ قال أن الفيلَ مسخٌ ، كان رجلاً لوطياً ، وأن الدبَ كان رجلاً مخنثاً يراود الرجالَ.

عن الصادق أنهُ قال : " المسوخُ ثلاثةُ عشر : الفيلُ ، والدبُ ، والأرنبُ ، والعقربُ ، والضبُ ، والعنكبوتُ ، والدعموصُ ، والجري ، والوطواطُ ، والقردُ ، والخنزيرُ ، والزهرةُ ، وسهيلٌ " ، قيل : يا ابنَ رسولِ اللهِ ما كان سببُ مسخِ هؤلاءِ ؟ قال : " أما الفيلُ : فكان رجلاً جباراً لوطياً ، لا يدعُ رطباً ولا يابساً. وأما الدبُ : فكان رجلاً مخنثاً يدعو الرجالَ إلى نفسهِ . وأما الارنبُ : فكانت امرأةً قذرةً لا تغتسلُ من حيضٍ ولا جنابةٍ ، ولا غيرِ ذلك ، وأما العقربُ : فكان رجلاً همازاً لا يسلمُ منهُ أحدٌ ، وأما الضبُ : فكان رجلاً أعرابياً يسرقُ الحاجَ بمحجنهِ ، وأما العنكبوتُ : فكانت امرأةً سحرت زوجها ، وأما الدعموصُ : فكان رجلاً نماماً يقطعُ بين الأحبةِ ، وأما الجري : فكان رجلاً ديوثاً يجلبُ الرجالَ عن حلائلهِ ، وأما الوطواطُ : فكان سارقاً يسرقُ الرطبَ من رؤوسِ النخلِ ، وأما القردةُ : فاليهودُ اعتدوا في السبتِ ، وأما الخنازيرُ : فالنصارى حين سألوا المائدةَ فكانوا بعد نزولها أشدَ ما كانوا تكذيباً ،

---

[1] – كتاب الاستبصار للطوسي (٣/١٤١، ١٣٦).

وأما سهيلُ : فكان رجلاً عشاراً باليمن[1] .

وعن علي بنِ أبي طالبٍ عليهم السلام ، قال : " سألتُ رسولَ اللهِ صلى اللهُ عليه وآله عن المسوخِ فقال : " هم ثلاثةُ عشر : الفيلُ ، والدبُ ، والخنزيرُ ، والقردُ ، والجريثُ ، والضبُ ، والوطواطُ ، والدعموصُ ، والعقربُ ، والعنكبوتُ ، والارنبُ ، وسهيلٌ ، والزهرةُ " . فقيل : يا رسولَ اللهِ ؛ وما كان سببُ مسخهم ؟ فقال : " أما الفيلُ : فكان رجلاً لوطياً لا يدعُ رطباً ولا يابساً ، وأما الدبُ : فكان رجلاً مؤنثاً يدعو الرجالَ إلى نفسهِ ، وأما الخنازيرُ : فكانوا قوماً نصارى سألوا ربَهم إنزالَ المائدةِ عليهم ، فلما أنزلت عليهم كانوا أشدَ ما كانوا كفراً وأشد تكذيباً ، وأما القردةُ : فقومٌ اعتدوا في السبتِ ، وأما الجريثُ : فكان رجلاً ديوثاً يدعو الرجالَ إلى حليلتهِ [2].

وأخيراً نقولُ :

ذو العقلِ يشقى في النعيمِ بعقلهِ * * * وأخو الجهالةِ في الشقاوةِ ينعمُ

ورحم اللهُ ابنَ تيميةَ عندما وصف الرافضةَ بقولهِ : " أَنَّ الرَّافِضَةَ أُمَّةٌ لَيْسَ لَهَا عَقْلٌ صَرِيحٌ ؛ وَلَا نَقْلٌ صَحِيحٌ وَلَا دِينٌ مَقْبُولٌ ؛ وَلَا دُنْيَا مَنْصُورَةٌ بَلْ هُمْ مِنْ أَعْظَمِ الطَّوَائِفِ كَذِبًا وَجَهْلًا وَدِينُهُمْ يُدْخِلُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كُلَّ زِنْدِيقٍ وَمُرْتَدٍّ كَمَا دَخَلَ فِيهِمْ النصيرية ؛ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ فَإِنَّهُمْ يَعْمِدُونَ إلَى خِيَارِ الْأُمَّةِ يُعَادُونَهُمْ وَإِلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ يُوَالُونَهُمْ وَيَعْمِدُونَ إلَى الصِّدْقِ الظَّاهِرِ الْمُتَوَاتِرِ يَدْفَعُونَهُ وَإِلَى الْكَذِبِ الْمُخْتَلَقِ الَّذِي يُعْلَمُ فَسَادُهُ يُقِيمُونَهُ ؛ فَهُمْ كَمَا قَالَ فِيهِمْ الشَّعْبِيُّ – وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِهِمْ – لَوْ كَانُوا مِنْ الْبَهَائِمِ لَكَانُوا حُمُرًا وَلَوْ كَانُوا

---

[1] – علل الشرائع (٢/٤٨٥-٤٨٦).

[2] – علل الشرائع للشيخ الصدوق (٢/٤٨٨).

مِنْ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا "[1]. ا.هـ

أقوال المستهزئين بالسنة الطاعنين عليها في هذا الخبر:

معلوم أن السنة النبوية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم هي التي يجب الإيمان بها والتسليم بما جاء فيها، أما ما يحكيه أحد التابعين عن مشاهدته فلا يرتقي إلى منزلة السنة النبوية بأي حال من الأحوال.

فإذا أدركنا أن الرواية إنما هي كلامٌ ساقه أحد التابعين عما شاهده، أمكننا إدراك الاحتمالات الواردة عليها، وعرفنا أنه لا حرج على من تشكك في حقيقة ما جرى بين القردة، أو نسب إلى عمرو بن ميمون توهم وقوع الرجم عقوبة على السفاد بين القردة، فمن المقطوع به أن عمرو بن ميمون لم يكن يفهم منطق القردة، وإنما هو ظنه، وذلك ما يمكن مخالفته فيه، وعدم التسليم به.

قال ابن قتيبة الدينوري رحمه الله: قالوا – يعني المستهزئين بالسنة الطاعنين عليها –: رَويتم أن قرودا رجمت قردة في زنا ..

ونحن نقول في جواب هذا الاستهزاء: إن حديث القرود ليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أصحابه، وإنما هو شيء ذكر عن عمرو بن ميمون ... وقد يمكن أن يكون رأى القرود ترجم قردة فظن أنها ترجمها لأنها زنت، وهذا لا يعلمه أحد إلا ظنا؛ لأن القرود لا تنبئ عن أنفسها، والذي يراها تتسافد لا يعلم أزنت أم لم تزن، هذا ظن، ولعل الشيخ عرف أنها زنت بوجه من الدلائل لا نعلمه، فإن القرود أزنى البهائم، والعرب تضرب بها المثل فتقول: أزنى من قرد، ولولا أن الزنا منه معروف ما ضربت به المثل، وليس شيء أشبه بالإنسان في الزواج والغيرة منه، والبهائم قد تتعادى ويثب بعضها على بعض، ويعاقب بعضها بعضا،

---

[1] – الفتاوي لابن تيمية(٤/٤٦٦) والرِّخمَةُ: طائر أبقع يشبه النسر في الخلقة وجمعه رَخَمٌ مختار الصحاح ص٢٣٥.

فمنها ما يعض، ومنها ما يخدش، ومنها ما يكسر ويحطم، والقرود ترجم بالأكف التي جعلها الله لها كما يرجم الإنسان، فإن كان إنما رجم بعضها بعضا لغير زنا فتوهمه الشيخ لزنا فليس هذا ببعيد، وإن كان الشيخ استدل على الزنا منها بدليل وعلى أن الرجم كان من أجله فليس ذلك أيضا ببعيد، لأنها على ما أعلمتك أشد البهائم غيرة، وأقربها من بني آدم أفهاما"[١].

وقال ابن عبد البر رحمه الله: "هذا عند جماعة أهل العلم منكر: إضافة الزنا إلى غير مكلف، وإقامة الحدود في البهائم"[٢].

قال الإمام البخاري –رحمه الله–في صحيحه:

حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ، قَدْ زَنَتْ، فَرَجَمُوهَا، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ».

قال الشيخ الألباني –رحمه الله–: "قلت: هذا أثر منكر؛ إذ كيف يمكن لإنسان أن يعلم أن القردة تتزوج، وأن من خلقهم المحافظة على العرض، فمن خان قتلوه؟ ثم هب أن ذلك أمر واقع بينها، فمن أين علم عمرو بن ميمون أن رجم القردة إنما كان لأنها زنت؟!

وأنا أظنُّ أن الآفة من شيخ المصنف نعيم بن حماد؛ فإنه ضعيف متهم، أو من عنعنة هشيم؛ فإنه كان مدلسًا، لكن ذكر ابن عبد البر في" الاستيعاب"[٣] أنه رواه عباد بن العوام أيضاً عن حصين كما رواه هشيم مختصراً.

قلتُ: وعباد هذا ثقة من رجال الشيخين، وتابعه عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون به مطولاً. أخرجه الإسماعيلي. وعيسى هذا وثقه العجلي، وابن حبان، وروايته مفصلة تبعد النكارة الظاهرة من رواية نعيم المختصرة، وقد مال الحافظ

---

١ – "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (٢٥٥ –٢٥٦).

٢ – "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر (٣/ ١٢٠٦).

٣ – "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر (٣/ ١٢٠٥).

إلى تقويتها؛ خلافاً لابن عبد البر. والله أعلم" اهـ

ابتداء كان الشيخ الألباني _رحمه الله_ لم يضعف الأثر من جهة السند بل استنكر ما حدث به عمرو بن ميمون فقال رحمه الله: أخرج البخاري في أحكام المغازي عن محمود عن عبد الرّزاق عن معمر وعنه عن ابن المبارك عن معمر وأخرج عنه عن هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون قال رأيت بالجاهليّة قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم، هذا من أعجب ما في البخاري أنا كتبت تعليقا في مختصر البخاري على هذا.

قلت إنه هذا منكر من أين درى أنّ هذا المرجوم أنّه زنى وكيف توصّل إلى هذه الحقيقة هذه تريد أهل كشف.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح: كتاب مناقب الأنصار باب أيام الجاهلية. وَقَدْ سَاقَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مُطَوَّلَةً مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ حِطَّانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ كُنْتُ فِي الْيَمَنِ فِي غَنَمٍ لأهلي و أنا على شرف فجَاء قرد مَعَ قِرَدَةٍ فَتَوَسَّدَ يَدَهَا فَجَاءَ قِرْدٌ أَصْغَرُ مِنْهُ فَغَمَزَهَا فَسَلَّتْ يَدَهَا مِنْ تَحْتِ رَأْسِ الْقِرْدِ الأول سلا رَقِيقا وَتَبِعَتْهُ فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَأَنَا أَنْظُرُ ثُمَّ رَجَعَتْ فَجَعَلَتْ تُدْخِلُ يَدَهَا تَحْتَ خَدِّ الْأَوَّلِ بِرِفْقٍ فَاسْتَيْقَظَ فَزِعًا فَشَمَّهَا فَصَاحَ فَاجْتَمَعَتِ الْقُرُودُ فَجَعَلَ يَصِيحُ وَيُومِئُ إِلَيْهَا بِيَدِهِ فَذَهَبَ الْقُرُودُ يَمْنَةً ويسرة فجاؤوا بِذَلِكَ الْقِرْدِ أَعْرِفُهُ فَحَفَرُوا لَهُمَا حُفْرَةً فَرَجَمُوهُمَا فَلَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجْمَ فِي غَيْرِ بَنِي آدَمَ. قَالَ بن التِّينِ لَعَلَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا مِنْ نَسْلِ الَّذِينَ مُسِخُوا فَبَقِيَ فِيهِمْ ذَلِكَ الْحُكْمُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْمَمْسُوخَ لَا يَنْسِلُ قُلْتُ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ لِمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ الْمَمْسُوخَ لَا نَسْلَ لَهُ وَعِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ بن مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا فَيَجْعَلُ لَهُمْ نَسْلًا.... فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ مُسِخُوا لَمَّا صَارُوا عَلَى هَيْئَةِ الْقِرَدَةِ مَعَ بَقَاءِ أَفْهَامِهِمْ عَاشَرَتْهُمُ الْقِرَدَةُ الْأَصْلِيَّةُ لِلْمُشَابَهَةِ فِي الشكل فتلقوا عَنْهُم بعض ماشاهدوه مِنْ أَفْعَالِهِمْ فَحَفِظُوهَا وَصَارَتْ فِيهِمْ وَاخْتُصَّ الْقِرْدُ بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفِطْنَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَقَابِلِيَّةِ

التَّعْلِيمِ لِكُلِّ صِنَاعَةٍ مِمَّا لَيْسَ لِأَكْثَرِ الْحَيَوَانِ وَمِنْ خِصَالِهِ أَنَّهُ يَضْحَكُ وَيَطْرَبُ وَيَحْكِي مَا يَرَاهُ وَفِيهِ مِنْ شِدَّةِ الْغَيْرَةِ مَا يُوَازِي الْآدَمِيَّ وَلَا يَتَعَدَّى أَحَدُهُمْ إِلَى غَيْرِ زَوْجَتِهِ فَلَا يَدَعُ فِي الْغَالِب أن يحملهَا ماركب فِيهَا مِنَ الْغَيْرَةِ عَلَى عُقُوبَةِ مَنِ اعْتَدَى إِلَى مَا لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ مِنَ الْأُنْثَى وَمِنْ خَصَائِصِهِ أَنَّ الْأُنْثَى تَحْمِلُ أَوْلَادَهَا كَهَيْئَةِ الْآدَمِيَّةِ وَرُبَّمَا مَشَى الْقِرْدُ عَلَى رِجْلَيْهِ لَكِنْ لايستمر عَلَى ذَلِكَ وَيَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ وَيَأْكُلُ بِيَدِهِ وَلَهُ أَصَابِعُ مُفَصَّلَةٌ إِلَى أَنَامِلَ وَأَظْفَارَ وَلِشَفْرِ عَيْنَيْهِ أهداب.

استنكر بن عَبْدِ الْبَرِّ قِصَّةَ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ هَذِهِ وَقَالَ فِيهَا إِضَافَةُ الزِّنَا إِلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَإِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى الْبَهَائِمِ وَهَذَا مُنْكَرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ فَإِنْ كَانَتِ الطَّرِيقُ صَحِيحَةً فَلَعَلَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا مِنَ الْجِنِّ لِأَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَى الطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ حَسْبُ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ صُورَةِ الْوَاقِعَةِ صُورَةَ الزِّنَا وَالرَّجْمِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ زِنًا حَقِيقَةً وَلَا حَدًّا وَإِنَّمَا أُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِشَبَهِهِ بِهِ فَلَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ إِيقَاعَ التَّكْلِيفِ عَلَى الْحَيَوَانِ. وَالطَّرِيقُ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ دَافِعَةٌ لِتَضْعِيفِ ابن عَبْدِ الْبَرِّ لِلطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ.

المبحث الثالث

ماذا قال المستهزئين بالسنة الطاعنين عليها في هذا الخبر، وكيف نرد عليهم؟

كتب علي سوداني [1] علي موقع (Arab Times Blogs) تحت عنوان: "علماء ألمانيا وقرود البخاري وما بينهما": الغباء درجات .. وأحد أبرز مقاساته (أول من قاس إبليس عليه اللعنة). في ثلاثينات القرن الماضي قام الرايخ الثالث الألماني بتوجيه علمائه القيام بدراسة سلـّم الذكاء والغباء عند شعوب الأرض .. فجاء – كما هو متوقع – الشعب الألماني بالمرتبة الأولى .. وآخرها كانت شعوب غابات الأمازون في أمريكا الجنوبية .. واحتاروا في أي مرتبة يدرجوا الشعـوب العربية .. فتلك عندهم لا تستحق حتى لقب شعب أو بشر – عنصرية آرية بإمتياز! – وأخيرا توصلوا الى الحل: هم الحلقة المفقودة بين القرود والبشر!! لفتني هذا الإستنتاج الألماني العنصري الى مسألة محيرة لا تقل أهمية سجلها تراث العرب (والمسلمين) المقدس والمنقول في أصح كتاب بعد الذكر الحكيم ، أي صحيح البخاري ، عن القردة الزانية التي حكم عليها أقرانها بالرجم! إي والله الرجم!

راوي الحديث هو الصحابي[2] الجليل عمرو بن ميمون الذي صرح بعظمة لسانه –

---

[1] – علي السوداني قاص وكاتب سياسي عراقي ولد في بغداد في ابريل ١٩٦١م، تخرج من معهد النفط في عام ١٩٨٤، نشأ وتربى الكاتب على السوداني في حي الثورة في بغداد في وسط حي فقير وأسرة بسيطة يعولها أب فقير يبيع السجائر والمكسرات، وفي عام ١٩٨٤م توفي والده.بدأ الكتابة في منتصف الثمانينات تقريباً وفي عام ١٩٩٣ م صدرت له أول مجموعة قصصية عن دار الشئون الثقافية في بغداد بعنوان «المدفن المائي» و في عام ١٩٩٤م اتُهم بأنه نشر قصة قصيرة اسمها «آخر أخبار الولد الجميل» ضدّ النظام فهرب إلى عمّان وعاش هناك وأستمر بكتاباته و مشواره الأدبي من هناك. وتميزات كتاباته بانها كتابات سياسية ساخرة تنويرية، مليئة بالنقد السياسي الساخر وخاصة المتعلقة والمنتقدة لسياسة حكومة المالكي والتدخلات الإيرانية والتركية في العراق.

[2] – ليس بصحابي بل هو تابعي كما اتضح من كتب التراجم فيما سبق.

كما رواه البخاري – أنه شارك القرود عملية رجم القرد والقردة الزناة. وكنت قد تطرقت الى هذا الحديث المستخبث، أو إن شئت قــل المستقبح ، في البخاري وتلقيت عددا من الشتائم والسباب من أنصار – طبعا – تلك القرود. ويا للعجب!! كما لو كان هذا الفقير هو البخاري وليس واحدا من المستشهدين بأحاديثه المستقبحة والمستخبثة في آن معاً. وأخذتني الحيرة والدهشة في أن السبابين من أنصار القرود تركوا سب البخاري – وهو صاحب الرواية المفبركة – وشتمه ليشبعوا هذا الفقير الى ربه ذاك الشتم والسباب. واساني أحد معارفي بالقول: لاتثريب عليك اليوم! ألم أقل لك إنهم الحلقة المفقودة!.

((ورد في فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٧ ص ١٦٠ ح ٣٦٣٦ ط دار المعرفة تحقيق محمد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب (... رأيت في الجاهلية قردة بكسر القاف وسكون الراء واحدة القرود وقوله اجتمع عليها قردة بفتح الراء جمع قرد وقد ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطول من طريق عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون قال كنت في اليمن في غنم لأهلي وأنا على شرف فجاء قرد مع قردة فتوسّد يدها فجاء قرد أصغر منه فغمزها فسلــّت يدها من تحت رأس القرد الأول سلاً رقيقا وتبعته فوقع عليها وأنا انظر ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق فاستيقظ فــزعا فشمها فصاح فاجتمعت القرود فجعل يصيح ويوميء إليها بيده فذهب القرود يمنة ويسرة فجاءوا بذلك القرد أعرفه فحفروا لهما حفرة فرجموهما فلقد رأيت الرجم بني آدم قال بن التين لعل هؤلاء كانوا من نسل الذين مسخوا فبقي فيهم ذلك الحكم...).

يقول عيسى بن حطان قال : دخلت الكوفة فإذا عمرو بن ميمون الأوديُ جالس وعنده ناس فقال له رجل حدثنا بأعجب شيء رأيته فى الجاهلية ، قال : كنت فى حرث لأهل اليمن فرأيت قروداً كثيرة قد اجتمعت ، قال : فرأيت قرداً وقردةً أضطجعا ، ثم أدخلت القردة يدها تحت عنق القرد واعتنقها ، ثم ناما ، فجاء قرد

فغمزها من تحت رأسها ، فأستلت يدها من تحت رأس القرد ، ثم انطلقت معه غير بعيد فنكحها ، وأنا أنظر (أي عمرو بن ميمون) ، ثم رجعت إلى مضجعها ، فذهبت تدخل يدها تحت عنق القرد كما كانت فأنتبه القرد ، فقام إليها فشم دبرها ، فاجتمعت القردة فجعل يشير إليها فتفرقت القردة ، فلم ألبث أن جيء بذاك القرد بعينه أعرفه فأنطلقوا بها وبالقردة إلى موضع كثير الرمل ، فحفروا لهما حفرة فجعلوهما فيها ، ثم رجموهما حتى قتلوهما ، والله لقد رأيت الرجم ، قبل أن يبعث محمداً صلى الله عليه وسلم .)).

قال لي صاحبي: ألم أقل لك إنهم الحلقة المفقودة!

وكنت واثقا من أن موقع نداء الإيمان سيظل وفياً بالأمانة ولا يحذف هذا الحديث لكن ثقتي تلك ذهبت أدراج الرياح كما يقال. فبعد بحث دقيق في "كتاب المناقب" في الموقع المذكور وجدت أن باب "القسامة في الجاهلية" من صحيح البخاري قد اختفى بأكمله

ولأن كثرة إحباطات هذه الأمة المنحوسة قد جرفتني ضمن زمرة المؤمنين بنظرية المؤامرة ، عزوت أسباب تلك المرتبة الواطية التي وضعنا فيها علماء ألمانيا العنصرية الى أولا: أن الألمان لا بد وأطلعوا على ترجمة لصحيح البخاري خصوصا حديث القردة الزانية وشريكها ، وثانياً أن الألمان كانوا قد تواطئوا مع البخاري لأن أصله آري ، وثالثا لأننا محسودون كوننا أول المخلوقات إقداما وجرأة على إنزال القصاص العادل رجما للقردة الزانية وشريكها – ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب! فاسم البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بـــن المغيرة بن بردزبة البخاري. أي أنه من أصل – كما الألمان – آري ، أي مجوسي ، وقد يكون صفوي الهوى مبطنا له متظاهرا بسواه.

لكنني استدركت نفسي أن البخاري قد أورد حديثا في كتاب التفسير يبين عمق إيمانه بالأسس التي جاء بها ورسّخها الإسلام – أكرمكم عند الله أتقاكم – وقد

يكون اللبس والدسّ في حديث القرود قد جاء سهوا من غيره الناقلين لأحاديثه كالفربري – مثلا – الذي حفظ عنه تلك الآلاف المؤلفة خلال يومين أو نحوها (عين الحسود بيها عود) – ما معناه أن ذاكرة الفربري توازي أو تفوق برنامج "ويندوز– اكس. بي.: أوفس أدشن". وهذا الحديث التفسيري لآية يتلوها كل يوم جمعة – أو يستمع إليها – أكثر من ألف وثلاثمائة مليون مسلم حاليا ، وأكثر من ١٢٠ ألف صحابي في صدر الرسالة ، أي لـــ٥٠ أسبوعا على إمتداد أكثر من ١٤٣٠ عاما ، أي ٧١٥٠٠ مرة ، ناهيك عن عدد التلاوات ليلا ونهارا في أيام الأسبوع التي يؤديها الملايين في غير أيام الجمع المفروضة تلك. فالدلالة التي توصل إليها علماء الألمان في تصنيفهم للأجناس – بشرا وقرودا – من ناحية الذكاء والغباء تحاصر المتابع حتى يستسلم لأمانة ونزاهة وحيادية إستنتاجاتهم الإستقرائية حول مرتبتنا اللامستظرفة كحلقة مفقودة بين القرود والبشر التي حشرنا فيها بنو جيرمان. والسبب الذي حملني على إقحام القارئ ثانية في حديث القرود البخارية أنني تعرفت قبل أيام على عراقي أنهى دراسة الماجستير في الهندسة بألمانيا – وعلى حساب حكومتها – وجاء ليتدرب في (منظمة الأنواء الجوية العالمية) WMO فسألته عن السبب الذي يحمل ألمانيا مساعدة عراقيين في دراسات الهندسة و هم قرود! ضحك كثيرا .. وأخبرني أن الألمان لا يصنفون أهل العراق ضمن الحلقة المفقودة ، لا بل على العكس من ذلك أنهم يعتبرونهم أصل الحضارات.

ماذا قال ابن الأثير في معرض كلامه علي طرق هذا الحديث؟

قال ابن الأثير في "أسد الغابة"[١] _في معرض كلامه على طرق الحديث_ : ولكن مدار إسنادها على عبد الملك بن مسلم، وعيسى بن حطان، وليسا مما يحتج بهما

---

١ – أسد الغابة لابن الأثير (٢٦٣/٤).

ثم قال: وهذا عند جماعة من أهل العلم منكر إضافة الزنا والحد إلى غير مكلفٍ. قال: ولو صح لكانوا من الجن لأنهم مكلفون. قلت: القصة صحيحة، قد رواها البخاري كما رأيت، وقد قال بعضهم: لعل هؤلاء القردة كانوا مما مسخ من اليهود، ففي شريعة التوراة الرجم من اليهود الذين كانوا باليمن. فقد كان بها خلق من اليهود، وعندهم شيء كثير من القردة مجاورون لهم في أرضهم. وعند القردة ذكاءٌ وفطنة، وهو يحاكى بنى آدم في طباع كثيرة في الغيرة والأنفة، مذكور مشهورٌ في أماكنه.

ويشبه هذه القصة ما حكاه الإمام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى [1]: وَقَدْ حَدَّثَنِي بَعْضُ الشُّيُوخِ الصَّادِقِينَ أَنَّهُ رَأَى فِي جَامِعٍ نَوْعًا مِنْ الطَّيْرِ قَدْ بَاضَ فَأَخَذَ النَّاسُ بَيْضَه وَجَاءَ بِبَيْضِ جِنْسٍ آخَرَ مِنْ الطَّيْرِ فَلَمَّا انْفَقَسَ الْبَيْضُ خَرَجَتْ الْفِرَاخُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ فَجَعَلَ الذَّكَرُ يَطْلُبُ جِنْسَهُ حَتَّى اجْتَمَعَ مِنْهُنَّ عَدَدٌ فَمَا زَالُوا بِالْأُنْثَى حَتَّى قَتَلُوهَا وَمِثْلُ هَذَا مَعْرُوفٌ فِي عَادَةِ الْبَهَائِمِ.

وقد رد هذا القول أيضا القسطلاني كما في إرشاد الساري [2] فقال: "لا يلزم من كون عبد الملك وابن حطان مطعونًا فيهما ضعف رواية البخاري للقصة عن غيرهما بل مقوّية وعاضدة لرواية الإسماعيلي المذكورة، وبأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدًّا، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان."

وقد سمعت بعض الشيعة يشغبون على الإمام البخاري حين سرد هذه الرواية فجزى الله الشيخ الألباني على هذا التبيين.

الرد على شبهة حديث (رجم القردة التي زنت) في صحيح البخاري من كتاب الرجم

---

[1] – الفتاوي لابن تيمية (١٤٧/١٥).

[2] – إرشاد الساري للقسطلاني (٣١٧/٨-٣١٨).

بين إثبات المؤمنين ونفى القرآنيين للمستشار أحمد السيد على إبراهيم وكيل هيئة قضايا الدولة والكاتب بمجلة التوحيد

شبهة حديث رجم القردة: –

قالوا: { ويبقي السؤال الاخير .. اذا لم يكن تشريع الاسلام مصدر حد الرجم فمن اين جاء؟ هنا ننقل عن البخاري من باب المناقب حديث رقم ٣٨٤٩ يقول: " حدثنا نعيم بن حماد حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون قال: رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم "

أي ان مجتمع القرود في الجاهلية كانت له الأسبقية في تطبيق حد الرجم!!

فعندما تقابلون ربكم ويسألكم لماذا رجمتم الزناة و لم تطبقوا عليهم حد الجلد، فقولوا له أخذنا ذلك من القرود.

الرد عليها :–

ويرد عليها من عدة أوجه :–

الوجه الأول :– ما ذكره الشيخ أبو عبد العزيز سعود الزمانان فى رده على الشبهة المثارة حول رواية " قردة فى الجاهلية زنت فرجمت " من موقع صيد الفوائد ، حيث قال – حفظه الله – :–

نصُّ الأثرِ :

روى الإمامُ البخاري في " صحيحه " (٣٨٤٩)، كتاب مناقب الأنصار ، بابٌ القسامة في الجاهليةِ حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ : " رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ ، قَدْ زَنَتْ ، فَرَجَمُوهَا ، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ .

الردُ على النص:

أولاً:

هذا الحديثُ ليس على شرطِ الإمامِ البخاري ، فصحيحُ البخاري سماهُ : " الجامعُ

المختصرُ المسندُ الصحيحُ من أمورِ رسولِ اللهِ – صلى اللهُ عليه وسلم – وسننهِ وأيامهِ " فالخبرُ ليس مسنداً للرسولِ فهو ليس على شرطِ البخاري – رحمهُ اللهُ . فالأحاديثُ الموقوفةُ ، وهي الأحاديثُ التي تروى عن الصحابةِ ، ولا يتمُ رفعُها للنبي – صلى اللهُ عليه وسلم – ، والتي يسميها بعضُ أهلِ العلمِ " الآثار " هي ليست كذلك على شرطِ البخاري – رحمه الله – . وكذلك الأحاديثُ المعلقةُ ، وهي الأحاديثُ التي يوردها البخاري ، ويحذفُ أولَ أسانيدها ، أو يوردُ قولاً بدون سندٍ كأن يقول : " قال أنسٌ " ، أو يوردهُ بصيغةِ التمريضِ كأن يقول : " يُروى عن أنسٍ " ، وهذه المعلقاتُ سواءٌ رواها بصيغةِ الجزمِ ، أو بصيغةِ التمريضِ ، فليست هي على شرطِ الإمامِ البخاري ، وقد بلغت معلقاتُ البخاري في الصحيحِ ألفاً وثلاثمائة وواحداً وأربعين .

ثانياً :–

هذا الخبرُ رواهُ عمرو بنُ ميمونٍ ، وهو من كبارِ التابعين ، وليس صحابياً ، وإنما هو ممّن أدرك الجاهليةَ ، وأسلم في عهدِ النبي – صلى اللهُ عليه وسلم – ولكنهُ لم يرهُ ، ولم يرو عنهُ ، ويطلقُ على أمثالهِ في كتبِ التراجمِ والرجالِ : " مُخَضْرَمٌ " ، ترجم له الحافظُ في " التقريب " فقال : " مُخَضْرَمٌ مَشْهُوْرٌ "[1]. قال ابنُ الجوزي – رحمه الله : " وقد أوهم أبو مسعود بترجمةِ عمرو بنِ ميمونٍ أنهُ من الصحابةِ الذين انفرد بالإخراجِ عنهم البخاري ، وليس كذلك فإنهُ ليس من الصحابةِ ، ولا لهُ في الصحيحِ مسندٌ "[2]. فعمرو بنُ ميمونٍ كما قال الإمامُ القرطبي – رحمه الله – يعدُ من كبارِ التابعين من الكوفيين[3].

ثالثاً :–

---

[1] – سيرُ أعلامِ النبلاء (١٥٨/٤) – والإصابةُ (١١٨/٣).

[2] – كشفُ المشكلِ من حديثِ الصحيحين لابن الجوزي (١٧٥/٤).

[3] – تفسيرُ القرطبي (٤٤٢/١) تفسير سورة البقرة الآية ٦٥.

البخاري – رحمهُ اللهُ – لما ذكر هذا الأثرَ الذي ليس على شرطهِ ، إنما أراد الإشارةَ إلى فائدةٍ والتأكيدِ على أن عمرو بنَ ميمونٍ قد أدرك الجاهليةَ ، ولم يبالِ البخاري بظنِ عمرو الذي ظنهُ في الجاهليةِ ، بأن القردةَ قد زنت فرجموها بسببِ الرجمِ .

رابعاً :-

الخبرُ استنكرهُ الإمامُ ابنُ عبدِ البرِ – رحمهُ اللهُ – قال الحافظُ ابنُ حجرٍ – رحمهُ اللهُ – : " وَقَدْ اِسْتَنْكَرَ اِبْن عَبْد الْبَرّ قِصَّة عَمْرو بْن مَيْمُون هَذِهِ وَقَالَ : " فِيهَا إِضَافَة الزِّنَا إِلَى غَيْر مُكَلَّف ، وَإِقَامَة الْحَدّ عَلَى الْبَهَائِم وَهَذَا مُنْكَر عِنْد أَهْل الْعِلْم"[١]

خامساً : –

استنكر الخبرَ الإمامُ الألباني – رحمه الله – فقال : " هذا أثرٌ منكرٌ ، إذ كيف يمكنُ لإنسانٍ أن يعلمَ أن القردةَ تتزوجُ ، وأن من خُلقهم المحافظةَ على العرضِ ، فمن خان قتلوهُ ؟! ثم هبّ أن ذلك أمرٌ واقعٌ بينها ، فمن أين علم عمرو بنُ ميمون أن رجمَ القردةِ إنما كان لأنها زنت "[٢].

سادساً :-

قال الشيخُ الألباني – رحمهُ اللهُ – : " وأنا أظنُ أن الآفةَ من شيخِ المصنفِ نعيمِ بنِ حمادٍ ، فإنهُ ضعيفٌ متهمٌ ، أو من عنعنةِ هُشيم ، فإنهُ كان مدلساً "[٣].

سابعاً : –

وممن ذهب إلى تضعيفِ الأثرِ محققُ " سير أعلام النبلاء "[٤] فقد قال في الحاشيةِ : " ونعيمُ بنُ حمادٍ كثيرُ الخطأِ ، وهُشيمٌ مدلسٌ وقد عنعن " .

---

[١] – فتح الباري لابن حجر ١٩٧/٧ (الطبعة السلفية).

[٢] – مختصر صحيح البخاري للألباني (٥٣٥/٢).

[٣] – مختصر صحيح البخاري للألباني (٥٣٥/٢).

[٤] – سير أعلام النبلاء " (١٥٩/٤).

ثامناً :-

فالخبرُ ضعيفٌ في سندهِ نُعيمُ بنُ حمادٍ ، من رجالِ معلقاتِ البخاري لا من أسانيدهِ ، روى عنهُ البخاري مقروناً بغيرهِ في الأحاديثِ أرقام (٣٩٣-٤٣٣٩-٧١٣٩) ، ولم يقرنهُ بغيرهِ إلا في هذا الحديثِ المقطوعِ الذي ليس على شرطهِ – رحمهُ اللهُ – حديث رقم (٣٨٤٩) ونعيمُ بنُ حمادٍ قال عنه الحافظُ في " التقريب "[١]: " صدوقٌ يخطيءُ كثيراً " ، وقال النسائي : " ضعيفٌ " ، وذكرهُ ابنُ حبان في " الثقات "[٢] وقال : " ربما أخطأ ووهم "[٣].

تاسعاً :-

وكذلك الخبرُ ضعيفٌ لأن في سندهِ هُشيمَ بنَ بشيرٍ الواسطي ، وهو كثيرُ التدليسِ ، وجعلهُ الحافظُ في المرتبةِ الثالثةِ في طبقاتهِ، وهم ممن لا يُحتجُ بحديثهم إلا بما صرحوا به السماعَ ، قلتُ : ولم يصرح بالسماعِ في هذا الخبرِ .

عاشراً :-

مال الشيخُ الألباني إلى تقويةِ هذا الأثر مختصراً دون وجود النكارةِ أن القردةَ قد زنت وأنها رُجمت بسببِ الزنا فقال – رحمه الله – : " لكن ذكر ابنُ عبدِ البر في " الاستيعاب "[٤] أنهُ رواهُ عبادُ بنُ العوام أيضاً ، عن حصين ، كما رواه هشيم مختصراً.

قلتُ: (القائلُ الألباني) وعبادُ هذا ثقةٌ من رجالِ الشيخين ، وتابعهُ عيسى بنُ حطان ، عن عمرو بنِ ميمون به مطولاً ، أخرجهُ الإسماعيلي ، وعيسى هذا وثقهُ العجلي وابنُ حبان ، وروايته مفصلةٌ تبعد النكارةَ الظاهرةَ من روايةِ نعيم

---

[١] – تقريب التهذيب ص ١٠٠٦ ترجمة رقم ٧٢١٥.

[٢] – الثقات لابن حبان (٢١٩/٩).

[٣] – تهذيب الكمال (٤٧٦/٢٩).

[٤] – " الاستيعاب " (١٢٠٥/٣).

المختصرة ، وقد مال الحافظُ إلى تقويتها خلافاً لابنِ عبدِ البر ، والله أعلم "[1].

الحادي عشر:-

لو اقترضنا صحةَ الخبرِ ، فإن الراوي أخبر عما رأى في وقتِ جاهليتهِ فإنهُ لا حرج من القولِ بأن هذا ما ظنهُ لا سيما أنهُ في روايةٍ رأى قرداً وقردةً مع بعضهما فجاء قردٌ آخر ، وأخذها منهُ فاجتمع عليها القردةُ الآخرون ورجموهما. فهذه صورةُ الحكايةِ ظنها الراوي رجماً للزنى ، وهو لم يأخذ هذا حكايةً عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وليست كذلك الراوي لها أحدُ أصحابِ النبي – صلى الله عليه وسلم – ولو أخبر بها النبي – صلى اللهُ عليه وسلم – ، وصح السندُ عنه قبلناهُ ، فإننا صدقناهُ فيما هو أعظمُ من ذلك .

الثاني عشر :-

والغريبُ في هذا الأمرِ أن بعضَ أهلِ العلمِ قد تكلف جداً في توجيهِ هذا الخبر ، والذي كما أسلفنا ليس من قولِ الرسولِ – صلى الله عليه وسلم – ولا من قولِ أحدٍ من الصحابةِ ، فالخبرُ مقطوعٌ على أحدٍ التابعين ، فلا أدري لم هذا التكلفُ في هذهِ الردودِ على خبرٍ ضعيفِ السندِ ليس على شرطِ الإمامِ البخاري – رحمهُ اللهُ – .

ومن هذهِ الأقوالِ التي فيها الكثيرُ من التكلفِ ما قالهُ بعضُ أهلِ العلم كما نقل عنهُ الحافظُ في " الفتح " : " لَعَلَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا مِنْ نَسْلِ الَّذِينَ مُسِخُوا فَبَقِيَ فِيهِمْ ذَلِكَ الْحُكْم " . وقد ردهُ ابنُ التينِ والحافظُ ابنُ حجرٍ فقال بعد أن نقل القولَ عن ابنِ التينِ : " ثُمَّ قَالَ – أي ابن التين – : إِنَّ الْمَمْسُوخ لَا يَنْسِل قُلْت : وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَد ، لِمَا ثَبَتَ فِي صَحِيح مُسْلِم " أَنَّ الْمَمْسُوخ لَا نَسْل لَهُ ".

ومن الردودِ الظاهرةِ التكلفِ هو ما أوردهُ الحافظُ عن بعضِ أهلِ العلمِ بأنهُ : " لَا يَلْزَم أَنْ تَكُون الْقُرُود الْمَذْكُورَة مِنْ النَّسْل ، فَيَحْتَمِل أَنْ يَكُون الَّذِينَ مُسِخُوا لَمَّا

---

[1] – مختصر صحيح البخاري للألباني (٢/٥٣٥-٥٣٦).

صَارُوا عَلَى هَيْئَة الْقِرَدَة مَعَ بَقَاء أَفْهَامهمْ عَاشَرَتْهُمْ الْقِرَدَة الْأَصْلِيَّة لِلْمُشَابَهَةِ فِي الشَّكْل فَتَلَقَّوْا عَنْهُمْ بَعْض مَا شَاهَدُوهُ مِنْ أَفْعَالهمْ فَحَفِظُوهَا وَصَارَتْ فِيهِمْ ، وَاخْتُصَّ الْقِرْد بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ الْفِطْنَة الزَّائِدَة عَلَى غَيْره مِنْ الْحَيَوَان وَقَابِلِيَّة التَّعْلِيم لِكُلِّ صِنَاعَة مِمَّا لَيْسَ لِأَكْثَر الْحَيَوَان ، وَمِنْ خِصَاله أَنَّهُ يَضْحَك وَيَطْرَب وَيَحْكِي مَا يَرَاهُ ، وَفِيهِ مِنْ شِدَّة الْغَيْرَة مَا يُوَازِي الْآدَمِيّ وَلَا يَتَعَدَّى أَحَدهمْ إِلَى غَيْر زَوْجَته ، فَلَا يَدَع فِي الْغَالِب أَنْ يُحَمِّلهَا مَا رُكِّبَ فِيهَا مِنْ غَيْرَة عَلَى عُقُوبَة مَنْ اِعْتَدَى إِلَى مَا لَمْ يَخْتَصّ بِهِ مِنْ الْأُنْثَى ، وَمِنْ خَصَائِصه أَنَّ الْأُنْثَى تَحْمِل أَوْلَادهَا كَهَيْئَةِ الْآدَمِيَّة ، وَرُبَّمَا مَشَى الْقِرْد عَلَى رِجْلَيْهِ لَكِنْ لَا يَسْتَمِرّ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَتَنَاوَل الشَّيْء بِيَدِهِ وَيَأْكُل بِيَدِهِ ، وَلَهُ أَصَابِع مُفَصَّلَة إِلَى أَنَامِل وَأَظْفَار ، وَلِشَفْرِ عَيْنَيْهِ أَهْدَاب "

قلتُ : لا يخفى على الناقدِ البصيرِ أن هذا التوجيهَ لا يخلو من تكلفٍ واضحٍ لا يتناسبُ مع التيسيرِ في فهمِ النصوصِ ، وإضافة قيودٍ ومحترزاتٍ لا داعي لها أصلاً ، بل توحي لقارئها إلى وجودِ التقعرِ والتشدق ولي أعناق النصوصِ حتى تتفقَ مع من ذهب إلى هذا الرأي .

ومن الغريبِ حقاً في سبيلِ ردِ هذا الخبر أن الحميدي في كتابهِ " الجمع بين الصحيحين " زعم أن هذا الخبرَ أُقحم في كتابِ البخاري ، قال الحافظُ – رحمه الله – :" وَأَغْرَبَ الْحُمَيْدِيّ فِي الْجَمْع بَيْن الصَّحِيحَيْنِ فَزَعَمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيث وَقَعَ فِي بَعْض نُسَخ الْبُخَارِيّ ، وَأَنَّ أَبَا مَسْعُود وَحْده ذَكَرَهُ فِي " الْأَطْرَاف " قَالَ : وَلَيْسَ فِي نُسَخ الْبُخَارِيّ أَصْلًا فَلَعَلَّهُ مِنْ الْأَحَادِيث الْمُقْحَمَة فِي كِتَاب الْبُخَارِيّ " ، وقد رد الحافظ هذا القول :" وَمَا قَالَهُ مَرْدُود ، فَإِنَّ الْحَدِيث الْمَذْكُور فِي مُعْظَم الْأُصُول الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا ، وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرّ الْحَافِظ لَهُ عَنْ شُيُوخه الثَّلَاثَة الْأَئِمَّة الْمُتْقِنِينَ عَنْ الْفَرَبْرِيّ حُجَّة ، وَكَذَا إِيرَاد الْإِسْمَاعِيلِيّ وَأَبِي نُعَيْم فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا وَأَبِي مَسْعُود لَهُ فِي أَطْرَافه ، نَعَمْ سَقَطَ مِنْ رِوَايَة النَّسَفِيّ وَكَذَا الْحَدِيث الَّذِي بَعْده ، وَلَا يَلْزَم مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُون فِي رِوَايَة الْفَرَبْرِيّ ، فَإِنَّ رِوَايَته تَزِيد عَلَى رِوَايَة النَّسَفِيّ عِدَّة

أَحَادِيث قَدْ نَبَّهْت عَلَى كَثِير مِنْهَا فِيمَا مَضَى وَفِيمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى

قلتُ : القولُ بإقحامِ خبرٍ أو حديثٍ ليس في أصلِ البخاري قولٌ فاسدٌ يفضي إلى عدمِ الوثوقِ بجميعِ ما في الصحيحِ ، وهذا القولُ خطأٌ ، بل ظاهرُ البطلانِ ، فلا أدري لم كلُ هذا التكلفِ في هذهِ التوجيهاتِ الباطلةِ لقبولِ خبرٍ ضعيفٍ ليس على شرطِ الإمامِ البخاري رحمهُ اللهُ .

الثالث عشر :-

إن صحت هذه الحادثةُ فتبين أن القردةَ أطهرُ من الخنازيرِ ، القائلين بجوازِ تنقلِ محارمهم بين أحضانِ الرجالِ ، وأن تكونَ في كلِ يومٍ تحت يدِ صاحبٍ ، وفي كلِ ساعةٍ في حجرِ ملاعبٍ .

بل عند الرافضةِ القائلين بجوازِ إعارةِ الفروجِ ما يقتربُ من مذهبِ الخنازيرِ . فقد روى الطوسي عن محمدٍ عن أبي جعفر قال : " قلتُ : الرجلُ يُحلُ لأخيهِ فرجٌ ؟ قال : نعم ؛ لا بأس بهِ ، لهُ ما أُحل لهُ منها "[1].

الرابع عشر :-

هل تعلم أن الرافضةَ ينسبون إلى جعفرٍ الصادق أنهُ قال أن الفيلَ مسخٌ ، كان رجلاً لوطياً ، وأن الدبَ كان رجلاً مخنثاً يراود الرجالَ . عن الصادق أنهُ قال : " المسوخُ ثلاثةُ عشر : الفيلُ ، والدبُ ، والأرنبُ ، والعقربُ ، والضبُ ، والعنكبوتُ ، والدعموصُ ، والجري ، والوطواطُ ، والقردُ ، والخنزيرُ ، والزهرةُ ، وسهيلٌ " [2].

الوجه الثاني:-

مصدر حد الرجم من أين أُخذ؟

إن مصدر حد الرجم أخذناه من الكتاب والسنة ، ولم نأخذه من القردة ، فمن الكتاب

---

[1] - (كتاب الاستبصار٣/١٣٦-١٤١)

[2] - علل الشرائع (٤٨٨/٢).

قوله تعالى " وَاللاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلا"[١] وقد جعل الله لهن سبيلا بتشريع حد الجلد والرجم قال تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة"[٢] ومن السنة ما رواه عبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : " قَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ : (خُذُوا عَنّي خُذُوا عَنّي قَدْ جَعَلَ اللّهُ لَهُنّ سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ وَالثّيّبُ بِالثّيّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرّجْمُ) [٣]. فقد أكدت السنة أن الرجم من السبيل الذى جعله الله حدا لمن زنى وهو محصن. ومن ثم يتضح جهل هؤلاء المستهزئين بشرع الله.

الوجه الثالث :-

أن هؤلاء المدلسين أمرهم مفضوح ، وليس لديهم منهج ثابت للبحث العلمى ، وانما يأخذون ما يوافق هواهم ويدعون مالا يوافقه ، وليس أدل على ذلك من أنهم وصموا جميع الأحاديث التى جاءت عن النبى صلى الله عليه وسلم وكذلك الآثار التى جاءت عن صحابته بتشريع حد الرجم ، بالضعف والوضع ، حتى ولو جاءت فى البخارى ومسلم أصح الكتب بعد كتاب الله، ثم يحتجون الآن بحديث ميمون السابق فى صحيح البخارى ، فهم يكذبون البخارى ومسلم ولا يحتجون بما جاء بهما اذا كان ضد مذهبهم الفاسد ، ويسارعون بالاحتجاج بما جاء بهما اذا كان سيدعم هذا المذهب ، وهو مايدل على فساد مذهبهم وأن حجتهم داحضة .

الوجه الرابع :-

كشفت دراسة أجريت على مدى تسع سنوات، أن الشمبانزى الذكر يصبح عدوانياً

---

[١] – سورة النساء الآية: ١٥.

[٢] – سورة النور الآية: ٢.

[٣] – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحدود باب حد الزنا ٧٣٣/٢ ح رقم ٤٥٠٩ وبشرح النووي ١٥٧/١١ ح رقم ١٦٩٠.

مثل الإنسان عندما يشتبه في أن شريكة حياته غير وفية. وأظهرت الدراسة، التي جرت بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٤ في حديقة كيبالى الوطنية بغربي أوغندا، أن هناك تشابهاً ملحوظاً بين سلوك ذكور الشمبانزى والإنسان، فالكثير منهم إما يشوه شريكة حياته أو يخرجها من حياته عند الاشتباه في خيانتها. وتشير الدراسة إلى أن هناك أوقاتاً يصبح فيها الشمبانزى الذكر عدوانياً تجاه الأنثى في مجموعته، وخاصة عندما يشتبه في أنها ترحب بعرض ذكر آخر، بالرغم من أن الشمبانزى حيوان مسالم . وهذا يدل على أن كثيرا من الحيوانات والطيور قد تتشابه فى سلوكها مع البشر بالرغم من أنها ليست مكلفة مثلهم ،وقد يتعلم الانسان من بعض هذه السلوكيات ما ينفعه فى معيشته وليس أدل على ذلك من قوله تعالى " فبعث الله غرابا يبحث فى الأرض ليريه كيف يوارى سوءة أخيه " ذكر ابن كثير (رحمه الله) ما مختصره قال السدي لما مات الغلام تركه بالعراء ولا يعلم كيف يدفن ، فبعث الله غرابين أخوين ، فاقتتلا فقتل أحدهما صاحبه ، فحفر له ، ثم حثي عليه ، فلما رآه قال " يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي "[١] ، وقال ابن عباس جاء غراب إلى غراب ميت فحث عليه من التراب حتى واراه . " أهـ . ثم جاءت الشرائع السماوية بتشريع دفن الموتى ، قال تعالى " ثم أماته فأقبره "[٢].

وقد ثبت علميا بالبحث والمشاهدة أنه حالة اغتصاب أنثى غراب آخر فإن جماعة الغربان تقضي بقتل المعتدي ضربا بمناقيرها حتى الموت . وتنعقد محاكم الغربان عادة في حقل من الحقول الزراعية أو في أرض فضاء واسعة ، تتجمع فيه هيئة المحكمة في الوقت المحدد ، وينحي الغراب المتهم تحت حراسة مشددة ، وتبدأ

---

١ – سورة المائدة الآية: ٣١.

٢ – سورة عبس الآية ٢١.

محاكمته فينكس رأسه ، ويخفض جناحيه ، ويمسك عن النعيق اعترافا بذنبه . فإذا صدر الحكم بالإعدام وثبت جماعة الغربان على المذنب توسعه تمزيقا بمناقيرها الحادة حتى الموت، وحينئذ يحمله أحد الغربان بمنقاره ليحفر له قبرا يتوائم مع حجم جسده ، يضع فيه جسد الغراب القتيل ثم يهيل عليه التراب احتراماً لحرمة الموت.

وهكذا تقيم القرود والغربان العدل الإلهي في الأرض أفضل مما يقيمه كثير من بني الإنسان وصدق الله العظيم حيث يقول " وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شيء ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ} [١].

هل هذا الأثر من كلام النبي صلي الله عليه وسلم؟

إن هذا الأثر ليس من كلامِ النَّبيِّ كما هو واضحٌ من الرواية ؛ الذي روى هذا الخبر عمرو بنُ ميمونٍ ، وهو من كبارِ التابعين ، وليس صحابياً ، وإنما هو ممّن أدرك الجاهليةَ ، وأسلم في عهدِ النبيِّ ولكنهُ لم يرهُ ، ولم يرو عنهُ ، ويطلقُ على أمثالهِ في كتبِ التراجمِ والرجالِ : " مُخَضْرَمٌ " ؛ جاء ذلك في عدة مراجع منها:

١-ترجم له الحافظُ في " التقريب " فقال: " مُخَضْرَمٌ مَشْهُوْرٌ "[٢].

٢-قال ابنُ الجوزي – رحمه الله – : " وقد أوهم أبو مسعود بترجمةِ عمرو بنِ ميمونٍ أنهُ من الصحابةِ الذين انفرد بالإخراجِ عنهم البخاري ، وليس كذلك فإنهُ ليس من الصحابةِ ، ولا لهُ في الصحيحِ مسندٌ " [٣].

٣-قال الإمامُ القرطبيُّ – رحمه اللهُ – في تفسير سورة البقرة الآية ٦٥ عمرو بنُ ميمونٍ يعدُ من كبارِ التابعين من الكوفيين.اهـ

---

[١] – سورة الأنعام الآية: ٣٨.

[٢] – سيرُ أعلامِ النبلاء (١٥٨/٤) – والإصابةُ (١١٨/٣)، تقريب التهذيب ص ١٠٠٦ ترجمة رقم ٧٢١٥.

[٣] – كشفُ المشكلِ من حديثِ الصحيحين لابن الجوزي (١٧٥/٤).

وبالتالي هذا وإن دل يدل علي عمى البصر والبصيرة أو التدليس؛ فالقصة ليست من كلامِ النبي صلي الله عليه وسلم، ولا من كلامِ أحدٍ من أصحابِه ، ولو رواها واحدٌ من أصحابه فإننا ننظرُ إلى الإسناد أولاً ؛ لأن الصحابةَ عندنا عدول ... وعلى كلٍّ الأثرُ ليس من كلامِ النَّبِيِّ كما قالوا.

هل هذه القصة صحيحة ولماذا؟

قال د/ هشام عزمي [1] إن هذه القصة ليست صحيحة وإذا افترضنا صحتها يتبين لي مدي جهلهم من أوجه عدة منها:

الأول: أن هذا الأثر ليس من كلامِ النَّبِيِّ صلي الله عليه وسلم؛ بل هو خبر عن رجل تابعي، وليس من أصحابِ النَّبِيِّ صلي الله عليه وسلم رأى بعينه ما رأى فحكاه، وكان ذلك في الجاهليةِ (قبل الإسلام) بحسبِ الروايةِ التي تقول : قال عَمْرٌو بْنٌ مَيْمُونٍ : " رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ " فهذا الخبر ليس له علاقة بالإسلام ، ولا برسولِ اللهِ صلي الله عليه وسلم.

وبالتالي: فلا مجال للطعن به على النبيِّ صلي الله عليه وسلم والمسلمين....

الثاني: أن بعضَ الحيواناتِ قد تعرف الحلالَ من الحرامِ، وهنا يطرأ سؤال هل بعض الحيوانات تعرف الحلال من الحرام؟ نعم بعض الحيوانات قد تعرف الحلال من الحرام فأنت مثلًا: إذا قدمت لقطةٍ قصعة فيها لبن سوف تشربها أمامك بكل

---

[1] – دكتور هشام عزمي ليسانس آداب ومكتبات جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٨٢ م، حصل علي ماجستير مكتبات ومعلومات جامعة لافبرا للتكنولوجيا قسم المكتبات ودراسة المعلومات ببريطانيا ١٩٨٥م، ثم حصل علي درجة الدكتوراه قسم المكتبات جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٩٣م، بمرتبة الشرف الأولي إشراف مشارك مع جامعة وسكنسن ميلووكي الولايات المتحدة الأمريكية وهو رئيس لدار الكتب والوثائق القومية منذ أبريل ٢٠١٨م، تولي عدة مناصب إدارية داخل مصر وخارجها منها عميد كلية الإعلام والاقتصاد الجامعة الأمريكية في الإمارات وأستاذ المكتبات والمعلومات جامعة القاهرة كلية الآداب قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

طمأنينة؛ لكن إذا جاءت القطةُ لتشرب اللبن دون علمك فجئت فجأة ووجدتُها تشربه سوف تفر القطةٌ هاربة؛ لأنها تعلم أنها سرقتك فهذا مشاهد ، وعليه فالحيوان قد يعلم الحلال من الحرام فليس هناك ما يمنع من تصديق هذه القصة فلا مجال للقول بأنها خرافة ،إذ لو جاءت في الكتاب المقدس ما قالوا مثلما قالوا ...هذا بفرض صحتها.

الثالث: أن هذا الأثر فيه أمر هام هو أن القرد أفضل من الخنزير؛ القرد يغار على عرضه بحسب ما جاء في الرواية ، أما الخنزير فهو رمز للدياثة يجامع أنثاه أمام الكل ، وإذا جامع خنزيرٌ أخرٌ زوجتَه أمامَه لا يغار على عرضه، وقد رأيت ذلك بنفسي وأنا صغير في الابتدائية في حديقة الحيوان، و المُنصّرون يأكلون لحمه الذي حرمه اللهُ في شريعة موسى وصدقها المسيح، وفي شريعتنا كذلك ؛ حتى أصبحوا مثله ينكرون المعروف ويأمرون بالمنكر ،فهو أحقر الحيوانات على الإطلاق وأنجسها؛ يأكلون من لحمه ويعترضون على أثر بين العفة عند بعضِ الحيوانات.

دليلُ تحريمه في الآتي:

١-قول الربِّ لموسى في سفر اللاويِّين الإصحاح ١١ عدد٧ وَالْخِنْزِيرَ، لأَنَّهُ يَشُقُّ ظِلْفًا وَيَقْسِمُهُ ظِلْفَيْنِ، لكِنَّهُ لاَ يَجْتَرُّ، فَهُوَ نَجِسٌ لَكُمْ. ٨مِنْ لَحْمِهَا لاَ تَأْكُلُوا وَجُثَّتَهَا لاَ تَلْمِسُوا. إِنَّهَا نَجِسَةٌ لَكُمْ.

٢-قول الربِّ لموسى في سفر التثنية الإصحاح ١٤ عدد٨ وَالْخِنْزِيرُ لأَنَّهُ يَشُقُّ الظِّلْفَ لكِنَّهُ لاَ يَجْتَرُّ فَهُوَ نَجِسٌ لَكُمْ. فَمِنْ لَحْمِهَا لاَ تَأْكُلُوا وَجُثَّتَهَا لاَ تَلْمِسُوا.

المبحث الرابع

ما حكم قول البعض علي اليهود أنهم أحفاد القردة والخنازير؟

إن قيل: إن القرود المذكورة في الأثر هم أحفاد اليهود الذين مسخوا؟

قلتُ: إن هذا باطل؛ لأن الممسوخ لا نسل له ؛ ثبت ذلك عن نبينا صلي الله عليه وسلم في صحيح مسلم أنه صلي الله عليه وسلم قال : "إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا "[1].

تنبيهٌ هامٌ: نسمع من بعضِ الاخوان لنا يقولون على بعضِ اليهودِ والنصارى أنهم أحفاد القردة والخنازير؛ هذه مقولة باطلة ؛ لم يقلها النبيّ صلي الله عليه وسلم ولا واحدٌ من أصحابه ، والصحيح أن يقال : أخوان القردة والخنازير ، والترفع عن القولِ أولى ...

يدلُ على ذلك دليلان:

الأولُ: فِي مسند أحمد [2] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ الْيَهُودَ دَخَلُوا عَلَى النَّبِيِّ صلي الله عليه وسلم فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صلي الله عليه وسلم :"السَّامُ عَلَيْكُمْ " . فَقَالَتْ عَائِشَةُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ يَا إِخْوَانَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَلَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ مَهْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا سَمِعْتَ مَا قَالُوا قَالَ: أَوَمَا سَمِعْتِ مَا رَدَدْتُ عَلَيْهِمْ يَا عَائِشَةُ لَمْ يَدْخُلْ الرِّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ وَلَمْ يُنْزَعْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ. قال الألبانيُّ في الإرواء [3]: حدثنا مؤمل حدثنا حماد حدثنا ثابت به. قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات على شرط مسلم غير مؤمل وهو ابن إسماعيل البصري: صدوق سيئ الحفظ.

---

[1] – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر ١١٢٦/٢ – ١١٢٧ ح رقم ٦٩٤٣.

[2] – مسند أحمد (١٦٧/٢١) ح رقم ١٣٥٣١.

[3] – إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني (١١٨/٥).

الثانيّ : في صَحِيح مُسْلِم عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ: اللَّهُمَّ مَتِّعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللَّهِ صلي الله عليه وسلم وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلي الله عليه وسلم:" إِنَّكِ سَأَلْتِ اللَّهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ وَآثَارٍ مَوْطُوءَةٍ وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ لَا يُعَجِّلُ شَيْئًا مِنْهَا قَبْلَ حِلِّهِ وَلَا يُؤَخِّرُ مِنْهَا شَيْئًا بَعْدَ حِلِّهِ وَلَوْ سَأَلْتِ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ لَكَانَ خَيْرًا لَكِ ". قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: " يَا رَسُولَ اللَّهِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ هِيَ مِمَّا مُسِخ "؟ فَقَالَ صلي الله عليه وسلم:" إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا وَإِنَّ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ "[1].

نلاحظ من الروايةِ قوله صلي الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا "

فكيف لبعضِ المسلمين أن يقولوا عن غيرِهم: إنهم أحفاد القردة والخنازير؟!

رابعًا: إن الأمر المثير للدهشة هو أنهم يعترضون على شيءٍ لا علاقة له بالإسلام، ولا يعترضون على ما جاء في كتابهم المقدس الذي يذكر أن حمارًا تكلم ليرد حماقة النبيِّ ...!

جاء ذلك في موضعين:

الأول: سفر العدد اصحاح٢٢عدد٢٧فَلَمَّا أَبْصَرَتِ الأَتَانُ مَلاَكَ الرَّبِّ، رَبَضَتْ تَحْتَ بَلْعَامَ. فَحَمِيَ غَضَبُ بَلْعَامَ وَضَرَبَ الأَتَانَ بِالْقَضِيبِ. ٢٨فَفَتَحَ الرَّبُّ فَمَ الأَتَانِ، فَقَالَتْ لِبَلْعَامَ: «مَاذَا صَنَعْتُ بِكَ حَتَّى ضَرَبْتَنِي الآنَ ثَلاَثَ دَفَعَاتٍ؟». ٢٩فَقَالَ بَلْعَامُ لِلأَتَانِ: «لأَنَّكِ ازْدَرَيْتِ بِي. لَوْ كَانَ فِي يَدِي سَيْفٌ لَكُنْتُ الآنَ قَدْ قَتَلْتُكِ». ٣٠فَقَالَتِ الأَتَانُ لِبَلْعَامَ: «أَلَسْتُ أَنَا أَتَانَكَ الَّتِي رَكِبْتَ عَلَيْهَا مُنْذُ وُجُودِكَ إِلَى هذَا الْيَوْمِ؟ هَلْ تَعَوَّدْتُ أَنْ

---

[1] -أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر ١١٢٦/٢ ح رقم ٦٩٤١.

أَفْعَلَ بِكَ هكذَا؟» فَقَالَ: «لاَ».

•الأَتَانُ: أنثى الحمار

الثاني: رسالةِ بطرس الثانية إصحاح ٢ عدد ١٥قَدْ تَرَكُوا الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ، فَضَلُّوا، تَابِعِينَ طَرِيقَ بَلْعَامَ بْنِ بَصُورَ الَّذِي أَحَبَّ أُجْرَةَ الإِثْمِ. ١٦وَلكِنَّهُ حَصَلَ عَلَى تَوْبِيخِ تَعَدِّيهِ، إِذْ مَنَعَ حَمَاقَةَ النَّبِيِّ حِمَارٌ أَعْجَمُ نَاطِقًا بِصَوْتِ إِنْسَانٍ. لا تعليق.

كتب أكرم حسن مرسي في كتابه رد السهام عن خير الأنام محمد –عليه السلام[1].

قالوا : حديث يكذبه النظر رجم قردة في زنا

قالوا: رويتم أن قرودا رجمت قردة في زنا ، فإن كانت القرود إنما رجمتها في الإحصان فذلك أطرف الحديث ، وعلى هذا القياس فإنكم لا تدرون لعل القرود تقيم من أحكام التوراة أمورا كثيرة ، ولعل دينها اليهودية بعد، وإن كانت القرود يهودا فلعل الخنازير نصارى .

قال أبو محمد – ابن قتيبة الدينوري –: ونحن نقول في جواب هذا الاستهزاء: إن حديث القرود ليس عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا عن أصحابه ، وإنما هو شيء ذكر عن عمرو بن ميمون ...إلخ.

وقال: أنا أظن أنها الممسوخ بأعيانها توالدت.

واستدللت على ذلك بقول الله – عز وجل قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير فدخول الألف واللام في القردة والخنازير يدل على المعرفة ، وعلى أنها هي القردة التي نعاين، ولو كان أراد شيئا انقرض ومضى لقال : وجعل منهم قردة وخنازير .

إلا أن يصح حديث أم حبيبة في الممسوخ فيكون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم .

---

[1] – رد السهام عن خير الأنام لأكرم حسن مرسي ص (٦٥–٦٨).

ولسنا نقول : إنها فعلت ذلك لأنها علمت بحكم التوراة كما يقول المستهزئ .
ولكنا نقول : إنها عاقبت بالرجم ، إما على الزنا أو على غير ذلك من أجل أكفها ، كما يخدش غيرها ويعض ويكسر إذا كانت أكفها كأكف بني آدم ، وكان ابن آدم لا ينال ما يريد أذاه إذا بعد عنه إلا بالرجم ، ومما يزيد في الدلالة على أن القرود هي الممسوخ بأعيانها إجماع الناس على تحريمها بغير كتاب ولا أثر ، كما أجمعوا على تحريم لحوم الناس بغير كتاب ولا أثر.
وقال الكرماني يحتمل أن يقال كانوا من الإنس فمسخوا قردة وتغيروا عن الصورة الإنسانية فقط وكان صورته صورة الزنا والرجم ولم يكن ثمة تكليف ولا حدّ وإنما ظنه الذي ظن في الجاهلية مع أن هذه الحكاية لم توجد في بعض نسخ البخاري
وقال الحميدي في (الجمع بين الصحيحين) هذا الحديث وقع في بضع نسخ البخاري وأن أبا مسعود وحده ذكره في (الأطراف) قال وليس هذا في نسخ البخاري أصلاً فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري
وقال بعضهم في الرد على ابن التين بأنه ثبت في (صحيح مسلم) أن الممسوخ لا نسل له ويعكر عليه بما ثبت أيضاً في صحيح مسلم أن النبي لما أوتي بالضب قال لعله من القرون التي مسخت وقال في الفأر فقدت أمة من بني إسرائيل لا أراها إلاَّ الفار وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو بكر بن العربي حيث قالا إن الموجود من القردة من نسل الممسوخ وأجيب بأنه قال ذلك قبل الوحي إليه بحقيقة الأمر في ذلك وفيه نظر لعدم الدليل عليه وقال في الرد على ابن عبد البر بأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم يكون ذلك زناً حقيقة ولا حداً وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان.
وأجيب عنه بالجواب الأول من جوابي الكرماني في ذلك وقال في الرد على الحميدي بقوله وما قاله الحميدي مردود فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها.

ورد عليه بأن وقوف الحميدي على الأصول أكثر وأصح من وقوف هذا المعترض لأنه جمع بين (الصحيحين) ومثله أدرى بحالهما ولو كان في أصل البخاري هذا الحديث لم يجزم بنفيه عن الأصول قطعاً وجزماً على أنه غير موجود في رواية النسفي

وقال هذا القائل أيضاً وتجويز الحميدي أن يزاد في (صحيح البخاري) ما ليس منه ينافي ما عليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري في كتابه ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه

قلت فيه نظر لأن منهم من تعرض إلى بعض رجاله بعدم الوثوق وبكونه من أهل الأهواء ودعوى الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري فيه غير موجهة لأن دعوى الكلية تحتاج إلى دليل قاطع ويرد ما قاله أيضاً بأن النسفي لم يذكر هذا الحديث فيه) انتهى.

وذكر محمد أنور الكشميري في فيض الباري شرح صحيح البخاري [1]:

(حدثنا نعيم بن حماد – واعلم أنهم قالوا إن نعيم بن حماد من رجال تعليقات البخاري، لا من مسانيده، ويرده هذا الاسناد، فإنه وقع هاهنا في المسند غيضا، على أن الحاكم صرح في مستدركه في كتاب الجنائز أن البخاري احتج بنعيم بن حماد، فطاح ما احتالوا بكونه من رجال التعليقات، وقد تكلمنا في نعيم بن حماد هذا. ثم إن ابن الجوزي أدخل هذا الحديث في الموضوعات، وكذا حديثين من صحيح مسلم، وقد صرح أصحاب الطبقات أن ابن الجوزي راكب على مطايا العجلة، فيكثر الأغلاط، ورأيت فيه مصيبة أخرى، وهي أنه يرد الأحاديث الصحيحة كلما خالفت عقله وفكره، كحديث الباب، فإنه لم يعقل كيف ترجم القردة القردة الزانية، فإنه من ديدن الإنسان دون الحيوان، قلت وهذا مهمل، وقد ثبت اليوم فيها

---

[1] – فيض الباري شرح صحيح البخاري للكشميري (٥١٨/٤).

أفعال تدل على ذكاوتهم، وقصصها شهيرة يتعجب منها كل ذي أذنين، وقد دون اليوم أهل أمريكا، لسانها أيضا، فما الاستبعاد في الرجم، فإن الله تعالى لو كان خلق فيها شعورا لذلك لم يمنعه، وصرح السيوطي في اللآلي المصنوعة أن ابن الجوزي غال في الحكم بالوضع حتى اشتهر في شدته، كما اشتهر الحاكم بالتساهل في التصحيح، ومن هاهنا لا يعبأ المحدثون بجرح ابن الجوزي، وتصحيح الحاكم، إلا ما ثبت عندهم) انتهى.

وقد بحثت كثيرا عن هذا الحديث في الموضوعات لابن الجوزي فلم أجده، ولم يذكر هذا ابن حجر ولا غيره، فالظاهر أن هذا وهم من الكشميري.

وعلى كل فهذا ليس بالحديث المرفوع، فلا يعني هذا أن نعيم بن حماد محتج به، بل هو متروك. وفي كل الأحوال فقد أخرج له البخاري هذا مما ثبت من طريق آخر، فلا لوم على البخاري، ولا يعني وجود نعيم تضعيف الإسناد. والله أعلم.

قال ابن عبد البر في الاستيعاب [1]:عمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وصدق إليه وكان مسلما في حياته وعلى عهده صلى الله عليه وسلم قال عمرو بن ميمون قدم علينا معاذ الشام فلزمته فما فارقته حتى دفنته ثم صحبت ابن مسعود وهو معدود في كبار التابعين من الكوفيين وهو الذي رأى الرجم في الجاهلية من القردة إن صح ذلك لأن رواته مجهولون. وقد ذكر البخاري عن نعيم عن هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون الأودي مختصرا قال رأيت في الجاهلية قردة زنت فرجموها يعنى القردة فرجمتها معهم.

وهذا الاثر المروي عن عمرو بن ميمون رحمه الله مقطوع وليس من كلام رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ، فهو مبني على فهم هذا التابعي لما راه في الجاهلية ، فالأثر لا تأثير فيه على الناحية الشرعية ، وسبب ايراد الامام البخاري

---

[1] – الاستيعاب لابن عبد البر (١٢٠٥/٣).

لهذا الاثر هو اثبات ان عمرو بن ميمون من المخضرمين الذين ادركوا الجاهلية ، ففي تفسير القرطبي : " فَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ قَدْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَلَمْ يُبَالِ بِظَنِّهِ الَّذِي ظَنَّهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. " اهـ .

ان المعتبر في التشريع هو قول النبي صلى الله عليه واله وسلم، ولهذا سمى الامام البخاري كتابه بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، اي ان ما جاء فيه مسندا الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فهو المعتبر في التشريع ، فلا يصح لاحد ان يعترض على صحيح الامام البخاري بشيء .

فهذا الاثر ليس على شرط الامام البخاري حتى يقول أحد أنه حجة.

ولقد ورد في كتب الرافضة ان بعض البهائم قد قطع ذكره لأنه جامع اخته ، قال الصدوق : " ١ – حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال : حدثنا أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى العطار جميعا قالا : حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري قال : حدثنا أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن أحمد بن إبراهيم بن عمار قال : حدثنا ابن نويه رواه ، عن زرارة قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام كيف بدؤ النسل من ذرية آدم عليه السلام فإن عندنا أناس يقولون إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى آدم عليه السلام ان يزوج بناته من بنيه وان هذا الخلق كله أصله من الاخوة والأخوات؟ قال أبو عبد الله : سبحان الله وتعالى عن ذلك علوا كبيرا ، يقول من يقول هذا إن الله عز وجل جعل أصل صفوة خلقه وأحبائه وأنبيائه ورسله وحججه والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات من حرام ، ولم يكن له من القدرة ما يخلقهم من الحلال وقد أخذ ميثاقهم على الحلال والطهر والطاهر الطيب والله لقد نبأت ان بعض البهائم تنكرت له أخته فلما نزا عليها ونزل كشف له عنها وعلم أنها أخته أخرج غرموله ثم

قبض عليه بأسنانه ثم قلعه ثم خر ميتا " اهـ .

وقال المجلسي[1]: " بيان: الغرمول بالضم : الذكر " اهـ .

كلام بعض المعاصرين عن هذا الحديث وكيفية الرد، ولو افترضنا جدلاً صحة هذه القصة فكيف نثبت جهل المعترضين؟

قال إسلام البحيري في جريدة اليوم السابع [2]: "أما السؤال الثالث فهو: هل أخرج البخاري ومسلم في كتابيهما أحاديث متنها منكر واضح النكارة؟ بالتأكيد نعم. وسأعطى مثالاً واحدًا على ذلك وكفى به: أخرج البخاري حديثًا لا يقبله الشرع ولا يصدقه إلا المجانين من ظاهري الجنون وهو الحديث الشهير في البخاري

---

[1] – أَبُوعَبْدِ الله مُحَمَّد بَاقِر بِن مُحَمَّد تَقِي بِن مَقْصُودْ عَلِي المَجْلِسِي الأَصْفَهَانِي (٣ رمضان ١٠٣٧ هـ – ٢٧ رمضان ١١١١ هـ) / (١٦٢٧ م – ١ سبتمبر ١٦٩٩) ، رجل دين وفقيهٌ ومرجع ومُحدِّث شيعي إمامي إثنا عشري ، لُقب بعدة ألقاب منها "العلامة المجلسي" ، و "المجلسي الثاني" يعود أصله إلى أحمد بن عبد الله المعروف بالحافظ أبو نعيم (٣٣٦ هـ – ٤٣٠ هـ) صاحب الكتاب المشهور المسمى حلية الاولياء في طبقات الاصفياء ، ولد المحدث المجلسي في شهر رمضان يوم ثلاثة سنة ١٠٣٧ هـ في مدينة أصفهان في عصر الدولة الصفوية ، تربى على يد والده محمد تقي المجلسي وكان يعيش خلف مسجد الجامع بأصفهان، وتتلمذ على يد كبار علماء الشيعة في عصره من أمثال الحر العاملي والفيض الكاشاني وعلي خان المدني ومحمد صالح المازندراني وغيرهم. له مصنّفات كثيرة أبرزها كتاب "بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الإئمة الأطهار" الذي يعد من أكبر كتب الحديث عند الشيعة، عاش المجلسي في عصر الدولة الصفوية ، وكان والده محمّد تقي المجلسيّ من مفاخر علماء الشّيعة فيها إنذاك، وكان للمجلسي منزلة ونفوذ في البلاط الصفوي، حيث تصدّى لمنصب شيخ الإسلام في أواخر حكم الشاه سليمان وأوائل عهد الشاه سلطان حسين الصفويين، و هو أعلى منصب ديني في تلك الأيّام، تتلمذ على يده كثير من علماء الشيعة كنعمة الله الجزائري وعبد الله الأفندي الأصفهاني ومحمد المشهدي وغيرهم ، توفي في السابع والعشرين من شهر رمضان ١١١١ هـ ، وكان عمره ٧٣ عاما.

[2] – جريدة اليوم السابع (الخميس، ٠٤ ديسمبر ٢٠٠٨).

«٣٨٤٩» وهو حديث معلق ومقطوع عن التابعي المخضرم عمرو بن ميمون قال: «رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قد زنت، فرجموها، فرجمتها معهم"، وهذا الحديث منكر المتن –النص– لا يقبله عاقل ولا حتى مجنون، وقد أنكره على البخاري كثير من العلماء قديما وحديثا، ولكن العجيب أن مُقدسي البخاري أخذوا يتنطعون بتكلف ممجوج وأحمق لتصحيح هذه الخرافة بل وصل بهم القول إنهم قالوا «لعل هؤلاء القردة الذين رجموا القردة الزانية كانوا من اليهود الذين مسخهم الله»، والحقيقة أن من مسخه الله على حق هو من يقبل هذا التبرير، ومن أمثلة ذلك الذي لا يُقبل عقلاً ولا حتى شرعًا ثُلة من أحاديث البخاري ومسلم والتي ردها الكثير من المعاصرين".

قلت: فهذا أثر مروي عن أحد المخضرمين من التابعين ليس حديثًا مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما أراد إسلام البحيري الولوج من الحكم على هذا الأثر بالنكارة إلى تشكيك المسلمين فيما يخالف هواه من الأحاديث المرفوعة الصحيحة الثابتة ثبوت الجبال في الصحة.

ونقول له: ما هي حدود العقل عندك ؟!

وهل ما يقبله العقل في هذا الزمان، كان مقبولاً في الأزمان السالفة ؟! وهل نجعل النصوص الشرعية والآثار المروية ألعوبة للعقول؟!

قال الحافظ في الفتح [١]: "وَقَدْ سَاقَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مُطَوَّلَةً مِنْ طَرِيق عِيسَى بْنِ حِطَّانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُون. وأخرج القصة أيضًا من طريق عيسى بن حطان: أبو نعيم في معرفة الصحابة [٢] في ترجمة عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيُّ، وقال: "أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَأَسْلَمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ

---

١ – فتح الباري للحافظ ابن حجر (٥٤٧/٧).

٢ – معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٠٦٤/٤).

قَدْ حَجَّ مِائَةَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ".

قال أبو نعيم: حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدِ بْنُ جَبَلَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا رِزْقُ اللهِ بْنُ مُوسَى، ثنا شَبَابَةُ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ حِطَّانَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ، فَإِذَا أَنَا بِعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، جَالِسًا وَعِنْدَهُ النَّاسُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: حَدِّثْنَا بِأَعْجَبِ شَيْءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: " بَيْنَمَا أَنَا فِي حَرْثٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، إِذْ رَأَيْتُ قُرُودًا قَدِ اجْتَمَعْنَ، فَرَأَيْتُ قِرْدًا أَوْ قِرْدَةً اضْطَجَعَا، فَأَدْخَلَتِ الْقِرْدَةُ يَدَهَا تَحْتَ عُنُقِ الْقِرْدِ، ثُمَّ اعْتَنَقَا، إِذْ جَاءَ قِرْدٌ آخَرُ فَغَمَزَهَا، فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا فَنَظَرَتْ إِلَيْهِ، فَسَلَّتْ يَدَهَا مِنْ تَحْتِ رَأْسِ الْقَرَدِ، ثُمَّ مَضَيَا غَيْرَ بَعِيدٍ فَوَاقَعَهَا وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَتِ الْقِرَدَةُ إِلَى مَكَانِهَا، فَذَهَبَتْ لِتُدْخِلَ يَدَهَا تَحْتَ عُنُقِ الْقِرْدِ فَانْتَبَهَ، فَقَامَ إِلَيْهَا فَشَمَّ دُبُرَهَا فَصَرَخَ، فَاجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ الْقُرُودُ، قَالَ: فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْهَا وَإِلَيْهِ، قَالَ: فَتَفَرَّقُوا، فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ جِيءَ بِذَلِكَ الْقَرَدِ أَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ، قَالَ: فَأَخَذُوهُمَا فَأَتَوْا بِهِمَا مَوْضِعًا كَثِيرَ الرَّمْلِ، فَحَفَرُوا لَهُمَا حُفْرَةً، ثُمَّ رَجَمُوهُمَا حَتَّى قَتَلُوهُمَا، قَالَ: فَوَاللهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجْمَ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

ثم ذكر الحافظ أشهر التأويلات لهذا الأثر، منها ما قَالَه ابن التِّين: "لَعَلَّ هَؤُلاءِ كَانُوا مِنْ نَسْلِ الَّذِينَ مُسِخُوا فَبَقِيَ فِيهِمْ ذَلِكَ الْحُكْمُ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَمْسُوخَ لا يَنْسِلُ".

ثم قال الحافظ: "وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ لِمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ الْمَمْسُوخَ لا نَسْلَ لَهُ وَعِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ بن مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا فَيَجْعَلُ لَهُمْ نَسْلاً".

وقال القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي في "القبس في شرح الموطأ"[1]: "فأما أن يكونَ هذا من أفعالِ من كان شخصًا ثم صارَ مسخاً، وإما أن يكون هذا أمراً أوقعه الله في نفوس البهائم إلهاماً ومقدمةً للنذارة لمن يحيي هذه المسألة التي أماتتها اليهود". ونقل القول بالمسخ عدد من شراح

---

[1] – القبس في شرح الموطأ لابن العربي (١٠٠٢/١).

البخاري، منهم: سراج الدين بن الملقن في "التوضيح لشرح الجامع الصحيح"[١]، وشمس الدين البرماوي في "اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح"[٢].

قلت: وقد استهزأ البحيري بهذا التأويل، فقال: "ولكن العجيب أن مُقدسي البخاري أخذوا يتنطعون بتكلُّف ممجوج وأحمق لتصحيح هذه الخرافة، بل وصل بهم القول إنهم قالوا «لعل هؤلاء القردة الذين رجموا القردة الزانية كانوا من اليهود الذين مسخهم الله».

قلت: وهل يقال عن العلماء القائلين بهذا القول اجتهادًا منهم -بغض النظر أصابوا أم أخطأوا-: إنهم من مُقدسي البخاري؟! وهل في هذا التأويل ما يخالف العقل الصحيح؟ فإن المسخ ممكن لا يخالف شرعًا ولا عقلاً.

قال الله عز وجل: {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ} [٣].

وقال سبحانه:{قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ}. أخرج ابن جرير في جامع البيان[٤] بسند صحيح عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: {وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ}[٥] قَالَ: «مُسِخَتْ مِنْ يَهُودَ».

وأخرج مسلم من حديث ابن مسعود: وَذُكِرَتْ عِنْدَهُ -أي عند النبي صلى الله عليه وسلم- الْقِرَدَةُ، وَالْخَنَازِيرُ مِنْ مَسْخٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلاً وَلَا عَقِبًا، وَقَدْ كَانَتِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ قَبْلَ ذَلِكَ».

---

١ - التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٢٠/٤٧٠).

٢ - اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح للبرماوي (١٠/٤١٥).

٣ - سورة البقرة الآية: ٦٥.

٤ - جامع البيان لابن جرير الطبري (٨/٥٤١).

٥ - سورة المائدة الآية: ٦٠

وأخرج عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند، وابن حبان في موارد الظمآن من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْحَيَّاتُ مَسْخُ الْجِنِّ، كَمَا مُسِخَتِ الْقِرَدَةُ وَالْخَنَازِيرُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ»[1]. وصححه الألباني -رحمه الله- في الصحيحة مرفوعًا[2].

قال الإمام الألباني -رحمه الله- في الصحيحة[3]: "واعلم أن الحديث لا يعني أن الحيات الموجودة الآن هي من الجن الممسوخ، وإنما يعني أن الجن وقع فيهم مسخ إلى الحيات، كما وقع في اليهود مسخهم قردة وخنازير، ولكنهم لم ينسلوا".

وصح من حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ، وَمَسْخٌ"، وفي الحديث الآخر: "بين يدي الساعة مسخ وخسف وقذف"، وله شواهد عن عدد من الصحابة انظرها في الصحيحة[4].

قال علي القاري في مرقاة المفاتيح[5]: "يُقَالُ: خَسَفَ اللَّهُ بِهِ؛ أَيْ: غَابَ بِهِ فِي الْأَرْضِ، وَالْمَسْخُ تَحْوِيلُ صُورَةٍ إِلَى مَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهَا"، ثم قال: "وَأَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ ذَهَبَ إِلَى وُقُوعِ الْخَسْفِ، وَالْمَسْخِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ حَيْثُ قَالَ: قَدْ يَكُونَانِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأُمَمِ خِلَافُ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِنَّمَا مَسْخُهَا بِقُلُوبِهَا؛ ذَكَرَهُ فِي أَعْلَامِ السُّنَنِ: قِيلَ الْمُرَادُ بِالْخَسْفِ الْإِذْهَابُ فِي الْأَرْضِ كَمَا فُعِلَ بِقَارُونَ وَأَمْوَالِهِ، وَبِالْمَسْخِ تَبْدِيلُ الْأَبْدَانِ إِلَى الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَغَيْرِهِمَا، كَمَا فُعِلَ

---

[1] - ابن حبان في موارد الظمآن ص ١٠٨٠، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٣٠٥/٥)

[2] - الصحيحة للألباني (٤٣٩/٤) ح رقم ١٨٢٤.

[3] - الصحيحة للألباني (٤٤٠/٤).

[4] - الصحيحة للألباني(٣٩٢/٤).

[5] - مرقاة المفاتيح لعلي القاري (١٨١/١).

بِقَوْمِ دَاوُدَ وَعِيسَى، قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْخَسْفِ تَسْوِيدُ الْوَجْهِ وَالْأَبْدَانِ مَأْخُوذٌ مِنْ خُسُوفِ الْقَمَرِ، وَبِالْمَسْخِ تَسْوِيدُ قُلُوبِهِمْ وَإِذْهَابُ مَعْرِفَتِهِمْ، وَإِدْخَالُ الْقَسَاوَةِ وَالْجَهْلِ، وَالتَّكَبُّرِ فِيهَا، كَذَا ذَكَرَهُ الْأَبْهَرِيُّ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مَسْخُهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِتَسْوِيدِ وُجُوهِهِمَا كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ} ؛ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ {وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ}[1]؛ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَخَسْفُهُمَا انْهِيَارُهُمَا مِنَ الصِّرَاطِ فِي النَّارِ، أَوْ نُزُولُهُمَا فِي قَعْرِ دَارِ الْبَوَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْأَسْرَارِ".

وأما قول البحيري: "وقد أنكره على البخاري كثير من العلماء قديما وحديثًا".

فأقول: هذا من تهويله على طريقة أهل البدع في التهويل تثبيتًا وتزيينًا لباطلهم، فأين هذا الجمع الكثير من العلماء قديمًا وحديثًا؛ فإنه لم يتكلم على هذا الأثر قديمًا -على حسب المصادر المعتمدة- إلا الحميدي وابن عبدالبر، وقد ردَّ كلامهما المحقِّقون بكلام رصين.

فأما الْحميدِي فقد ذكر الأثر في "الجمع بين الصحيحين"[2] ثم قال: "كذا حكاه أبو مَسْعُود، ولم يذكر في أي موضع أخرجه البخاري من كتابه، فبحثنا عن ذلك فوجدناه في بعض النسخ لا في كلها...وليس في رواية النعيمي عن الفربري أصلاً شيء من هذا الخبر في القردة، وَلَعَلَّها من الْمُقْحمَات الَّتِي أقحمت فِي كتاب البُخَارِيّ".

وقد ردَّ هذا القول الحافظ في الفتح قائلاً: "وَمَا قَالَهُ مَرْدُودٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُور فِي مُعْظَمِ الْأُصُولِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا وَكَفَى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرٍّ الْحَافِظِ لَهُ عَنْ شُيُوخِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَئِمَّةِ الْمُتْقِنِينَ عَنِ الْفَرَبْرِيِّ حُجَّةً وَكَذَا إِيرَادُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا وَأَبِي مَسْعُودٍ لَهُ فِي أَطْرَافِهِ نَعَمْ سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَفِيِّ وَكَذَا الْحَدِيثُ

---

[1] - سورة آل عمران الآية: ١٠٦.

[2] - الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣/٤٩٠).

الَّذِي بَعْدَهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي رِوَايَةِ الْفَرَبْرِيِّ فَإِنَّ رِوَايَتَهُ تَزِيدُ عَلَى رِوَايَةِ النَّسَفِيِّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ...

وَأَمَّا تَجْوِيزُهُ أَنْ يُزَادَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهَذَا يُنَافِي مَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْحُكْمِ بِتَصْحِيحِ جَمِيعِ مَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ وَمِنِ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ تَخَيُّلٌ فَاسِدٌ يَتَطَرَّقُ مِنْهُ عَدَمُ الْوُثُوقِ بِجَمِيعِ مَا فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي وَاحِدٍ لَا بِعَيْنِهِ جَازَ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ فَلَا يَبْقَى لِأَحَدٍ الْوُثُوقُ بِمَا فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ وَاتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ يُنَافِي ذَلِكَ".

ثم قال: "وَقَدْ أَطْنَبْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِئَلَّا يَغْتَرَّ ضَعِيفٌ بِكَلَامِ الْحُمَيْدِيِّ فَيَعْتَمِدُهُ".

قلت: والبخاري أخرج الأثر أيضًا في التاريخ الكبير [1] في ترجمة عمرو بن ميمون بالإسناد الوارد في الصحيح، إلا أنه قرن بين حصين وأبي بلج يحيى بن سليم بن بلج، ولم يُذكر الزنا.

وأما كلام ابن عبد البر فقد ذكره في الاستيعاب [2]: "وأما القصة بطولها فإنها تدور على عبد الملك بن مسلم، عن عيسى بن حطان، وليسَا ممن يحتَّج بهما، وَهَذَا عِنْدَ جماعة أهل العلم منكر إضافة الزنا إِلَى غير مكلف، وإقامة الحدود فِي البهائم، ولو صح لكانوا من الجن، لأن العبادات فِي الجن والإنس دون غيرهما، وقد كَانَ الرجم في التوراة".

وقد رد القسطلاني على هذا الكلام قائلاً كما في إرشاد الساري [3]: "أجيب عنه: بأنه لا يلزم من كون عبد الملك وابن حطان مطعونًا فيهما ضعف رواية البخاري للقصة عن غيرهما بل مقوّية وعاضدة لرواية الإسماعيلي المذكورة، وبأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدًّا، وإنما أطلق

---

[1] – التاريخ الكبير للبخاري (٦/٣٦٧-٣٦٨).

[2] – الاستيعاب لابن عبد البر (٣/١٢٠٦).

[3] – إرشاد الساري للقسطلاني (٦/١٨٣).

ذلك عليه لشبهه به فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان".

وقال العلامة الألباني في مختصر صحيح البخاري[1]: "وعبَّاد هذا ثقة من رجال الشيخين، وتابعه عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون به مطولاً. أخرجه الإسماعيلي. وعيسى هذا وثَّقه العجلي، وابن حبان، وروايته مفصلة تبعد النكارة الظاهرة من رواية نعيم المختصرة، وقد مال الحافظ إلى تقويتها؛ خلافاً لابن عبد البر. والله أعلم".

قلت: وإني أنصح البحيري أن يطلع على بعض الأبحاث التي أجراها الكفار في الوقت المعاصر حول طبائع الحيوانات؛ ليدرك أنهم اكتشفوا أمورًا تتعلق بمعيشة هذه الحيوانات، لا يتخيلها العقل، فعلى مذهبه الكاسد يوصف هؤلاء بالجنون !

وإن كان يقبل أبحاث الكفار القائمة على التجربة والتي تحتمل الصواب والخطأ – وهذا المنتظر من أمثاله من العلمانيين– ! فكيف لا يقبل النصوص الصحيحة في أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ؟!

وكما قال الجاحظ المعتزلي في الحيوان[2] : "وفي القرد أعاجيب"، وقال: "والقرد يضحك ويطرب، ويقعي ويحكي، ويتناول الطّعام بيديه ويضعه في فيه، وله أصابع وأظفار، وينقي الجوز، ويأنس الأنس الشّديد، ويلقن بالتّلقين الكثير، وإذا سقط في الماء غرق ولم يسبح؛ كالإنسان قبل أن يتعلّم السّباحة. فلم تجد النّاس للذي اعترى القرد من ذلك– دون جميع الحيوان علّة– إلّا هذه المعاني التي ذكرتها، من مناسبة الإنسان من قبلها. ويحكى عنه من شدّة الزّواج، والغيرة على الأزواج، ما لا يحكى مثله إلّا عن الإنسان؛ لأنّ الخنزير يغار، وكذلك الجمل والفرس، إلّا أنها لا تزاوج. والحمار يغار ويحمي عانته الدّهر كلّه، ويضرب فيها كضربه لو أصاب أتانا من

---

[1] – مختصر صحيح البخاري للألباني (٥٣٦/٢).

[2] – الحيوان للجاحظ (١٣٨/١، ٣٠٩/٤)

غيرها. وأجناس الحمام تزاوج ولا تغار.

واجتمع في القرد الزّواج والغيرة، وهما خصلتان كريمتان، واجتماعهما من مفاخر الإنسان على سائر الحيوان. ونحن لم نر وجه شيء غير الإنسان أشبه صورة وشبها، على ما فيه من الاختلاف، ولا أشبه فما ووجها بالإنسان من القرد. وربّما رأينا وجه بعض الحمر إذا كان ذا خطم، فلا نجد بينه وبين القرد إلا اليسير".

قلت: فهذا الجاحظ المعتزلي –رغم منهجه الاعتزالي القائم على تقديس العقل–، كان أعقل من رويبضة هذا الزمان في فهم طبيعة القرود التي لم يعقلها البحيري.

واعلم أن البحيري سلك مسلك الزنادقة قديمًا في الاستهزاء بهذا الأثر وأشباهه، كما نقل هذا ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث"[1]؛ حيث نقل قولهم: "حَدِيثٌ يُكَذِّبُهُ النَّظَرُ– رَجْمُ قردة فِي زنى: قَالُوا: رُوِّيتُمْ أَنَّ قُرُودًا رَجَمَتْ قردة فِي زنى.

فَإِنْ كَانَتِ الْقُرُودُ إِنَّمَا رَجَمَتْهَا فِي الْإِحْصَان، فَذَلك أظرف للْحَدِيث.

وَعَلَى هَذَا الْقِيَاس، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ، لَعَلَّ الْقُرُودَ تُقِيمُ مِنْ أَحْكَامِ التَّوْرَاةِ أُمُورًا كَثِيرَةً، وَلَعَلَّ دِينَهَا الْيَهُودِيَّةُ بَعْدُ، وَإِنْ كَانَتِ الْقُرُودُ يَهُودًا، فَلَعَلَّ الْخَنَازِيرَ نَصَارَى".

وأما قول البحيري: " ومن أمثلة ذلك الذي لا يُقبل عقلاً ولا حتى شرعًا ثُلة من أحاديث البخاري ومسلم والتي ردها الكثير من المعاصرين".

قلت: هكذا نقض دعواه السابقة: " أن أكثر ما أخرجاه من الصحيح وأقله من الضعيف المردود"، فبعد أن كان الضعيف المردود في الصحيحين قليلاً، صارت ثلة من أحاديث الصحيحين منكرة. ومن هنا ندرك مكر هذا الرجل وقصده السيئ الذي لا يختلف عن مكر وسوء قصد أسلافه من أهل الأهواء والزيغ نحو أبي رية الضال المنحرف. وندرك أيضًا أن الرجل كاذب في دعواه احترام البخاري ومسلم.

وعليه أن يعلم أن سعيه –الغير مشكور– في إسقاط الثقة بالصحيحين سيذهب

---

[1] – "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (٣٧٢/١).

أدراج الرياح، ويأخذ معه مَن في قلوبهم مرض، ويبقى عليه الوزر والحساب والعذاب!!

والأمر كما قال الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة في "ظلمات أبي رية"[1]: "فإذا جاء أبو رية في القرن الرابع عشر –بعد إجماع الأمة على حفظ البخاري وأمانته في رواية الحديث –يشكِّك في حفظ البخاري وأمانته وصدقه ونصحه لدين الإسلام، قلنا لأبي ريَّة انطح برأسك جبلاً حتى يدمى رأسك، فلن تهز الجبل، ولن تنقله، ولن يشك الناس فيما أجمعوا عليه من أن كتاب البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى".

هل الحيوانات مكلفة شرعاً؟

قبل كل شيء نوضح أنه لما أنزل الله سبحانه وتعالى الأحكام الشرعية أنزلها مخاطبة للمكلفين، أي أن المخاطب بالشريعة هم الإنس والجن، ويخرج ويستثنى المجنون والصبي حتى يحتلم، وأن القردة لا تدخل في المكلفين، ثم لا يتصور أن يكون بين القرد والقردة زواج وعقد نكاح، وميثاق غليظ...إلخ. ولذلك استنكر حافظ المشرق والمغرب الإمام ابن عبد البر (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) قصة عمرو بن ميمون هذه وقال: "فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على البهائم، وهذا منكر عند أهل العلم" [2].

هل في الحديث علة متنية قادحة؟

فيحدث أن يتساءل الإنسان الآن: أليست هذه علة قادحة في متن هذا الحديث؟ كيف تدعون أنه صحيح فقط لكون سنده صحيحا هذا وأن سنده فيه هشيم بن بشير وهو أحد الثقات المدلسين. وقد روى هذا الحديث بصيغة من صيغ الاحتمال وهي "عن"

---

[1] – ظلمات أبي رية لمحمد عبد الرزاق حمزة ص ٨٦.

[2] – فتح الباري (٥٤٨/٧).

والإسناد كالتالي : ‘حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا (هشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ)، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قال :...”

فقد صوب العلماء ذلك، وأخبروا أن هشيماً روى هذه الرواية بصيغة حدثنا حصين، يقول ابن حجر رحمه الله : ”في رواية البخاري في ‘’التاريخ’’ في هذا الحديث ((حدثنا حصين)) فأمن بذلك ما يخشى من تدليس هشيم الراوي عنه وقرن فيه أيضا مع حصين أبا المليح” أما عن العلة المتنية فلا علة فيه تذكر.

أين أورد البخاري رحمه الله هذا الحديث؟

أورد البخاري رحمه الله هذا الحديث في باب ”القسامة في الجاهلية” مما يعني أنه سيتحدث عن تاريخ العرب قبل الإسلام ولا علاقة للأمر بالشريعة الإسلامية، وهذا واضح عند النظر في الأحاديث الواردة في هذا الباب نذكر بعضها:

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرٌو، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَشَجِّ، أَنَّ كُرَيْبًا، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ:

” لَيْسَ السَّعْيُ بِبَطْنِ الوَادِي بَيْنَ الصَّفَا، وَالمَرْوَةِ سُنَّةً، إِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يَسْعَوْنَهَا وَيَقُولُونَ: لاَ نُجِيزُ البَطْحَاءَ إِلَّا شَدًّا “

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، سَمِعْتُ أَبَا السَّفَرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْمَعُوا مِنِّي مَا أَقُولُ لَكُمْ، وَأَسْمِعُونِي مَا تَقُولُونَ، وَلاَ تَذْهَبُوا فَتَقُولُوا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَلْيَطُفْ مِنْ وَرَاءِ الحِجْرِ، وَلاَ تَقُولُوا الحَطِيمُ فَإِنَّ الرَّجُلَ فِي الجَاهِلِيَّةِ كَانَ يَحْلِفُ فَيُلْقِي سَوْطَهُ أَوْ نَعْلَهُ أَوْ قَوْسَهُ. حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «خِلاَلٌ مِنْ خِلاَلِ الجَاهِلِيَّةِ الطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ وَالنِّيَاحَةُ» وَنَسِيَ الثَّالِثَةَ، قَالَ سُفْيَانُ وَيَقُولُونَ إِنَّهَا الِاسْتِسْقَاءُ بِالأَنْوَاءِ.

ماذا يهمنا نحن من الأحاديث النبوية الشريفة؟

يهمنا ما يمس التشريع ولا تهمنا أخبار الجاهلية لكونها لا تبنى عليها أحكام شرعية، ولذلك عرف الأصوليون السنة بأنها "أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته في ما له علاقة بالأحكام الشرعية" أما الحديث عن ما قبل الرسالة فلا يستنبط منه التشريع، وهذا ما يزيدنا تأكيدا أن البخاري رحمه الله لم يورده من جهة التشريع، وإنما حملها محمل ذكر أخبار الجاهلية وتاريخ المعتقد السائد آنذاك مما رؤي من أفعال القرود. هذه هي بعض الأشياء التي خرجت من أفواه القوم ضد السنة، وأنا إذ أتأملها من أفواههم ظننت أفواههم ترمي بشرر كالقصر كأنه جمالة صفر، لكن هذا الشرر لن يحرق إلا أكبادهم المغتاظة، ولن يتسلط إلا علي أفئدتهم الملتاعة، أما السنة فهي أشد ما يكون رواجاً في سوق البضاعة، بضاعة العلم وأسواق التشريع.

والله وحده صاحب الفضل، وهو وحده صاحب المنة، وما ربك بظلام للعبيد [1].

---

[1] – ضلالات منكري السنة ص (٦١٥-٦٢٦).

الخاتمة

الحمد لله علي التمام، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد بن عبد الله صلي الله عليه وسلم مسك الختام، اللهم صلي عليه وعلي صحبه السادة الأعلام

وبعد

فتلك شبهة من الشبهات التي أراد أعداء السنة أن يلبسوا علي الأفهام وقوعها، ويضللوا علي المفاهيم حدوثها، لكن وضح الصواب، وألزم القادح الحجة بعد الجواب، ولعله يتبين للقارئ الكريم بعد إظهار تلك الشبهة وردها بعض النتائج التي يجب الوقوف عليها وهي كما يلي:

١-العداء للسنة لا يتوقف عند زمان دون آخر، ولا ينحصر في مكان دون غيره، مع تنوع صوره، وتعدد مداخله، وإن اختلفت المقاصد، وتفاوتت الأهداف.

٢-الافتراء علي السنة بعدم نقد متونها، أظهرت الدراسة المنهجية زيفه، مما يترتب عليه حقيقة علمية ثابتة من حسن إعمال أهل الحديث لقواعدهم ودقيق مسالكهم في خدمة السنة المطهرة، من إظهار المقبول، ورد ما سواه مما يستحق الرفض وعدم القبول.

٣-نزاهة حفاظ السنة وجامعيها وبعدهم عن سهام الحقد التي أطلقها أعدائها تجاهها، فهم أهل فضل وتقدير وأيديهم البيضاء في خدمة السنة ودراستها رجالاً ومتوناً، مما يقر به الأعداء قبل الأصدقاء، كيف والواقع خير دليل علي حسن مناهجهم، وطيب أعمالهم.

٤-ما عمد إليه أعداء السنة من القدح في بعض مروياتها مردود عليهم، وقد تبين موطن الزيف فيه، مما يدل علي غيره من المفتريات، بحيث إذا وجد متن مما ثبتت نسبته إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم وقد قدح فيه بالرد من قبل الحاقدين، يعلم مقدماً رده عليهم، قبل بيان حاله من التزييف بالدراسة.

٥-السنة النبوية المطهرة لها رجالها قديماً وحديثاً، ممن عنوا بدراستها ورد شبه

الحاقدين عليها، وهذا يدل علي أن خدمة السنة كانت ولا زالت موطن اهتمام من اتباع الدين الإسلامي الحنيف، ممن وجه قصده إلي هذا النوع من الدراسة بخصوصه.

٦-منهجية أعداء السنة هي اللف والموارية وتشتيت الأفكار، ولا يعنيهم أن يصلوا إلي الصواب، بقدر ما يعنيهم أن يتيه العقل في ظلمات الأفكار المسمومة، التي يلوثون بها عقولهم وعقول من تبعهم.

٧-إن كان للسنة – في ذاتها أو صاحبها أو الحاملين لها – أعداء، فإن هناك الجم الغفير من خدامها وحراسها، يدفعون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، ويظهرون الصواب، بعد أن يغلقوا في وجه أعداءها الأبواب.

٨-خدمة السنة النبوية بدأت منذ ظهورها فالذي تكفل بحفظ القرآن متكفل بحفظها، إذ لابد من حفظ المبيَّن والمبيِّن، ولابد من جمعها كتابةً بصورة جزئية أول الأمر مع حفظها في الصدور، ثم جمعها وترتيبها وتنظيمها بعد في السطور.

٩-ثبوت نسبة ما دخل تحت دائرة القبول – فضلاً عن صحته – إلي صاحب السنة، وإن أعلن أعداء السنة خلاف ذلك، فسهامهم مردودة إلي نحورهم.

١٠-خدام السنة وعلماؤها والمحافظون عليها – دراية ورواية – هم أهل فضل ولهم قدم السبق في تلك الرعاية، ولا ميزان أو أهمية للافتراء عليهم بالدس والوضع، إذ هم الذين كشفوا عورات الوضاعين وأظهروا الحق في صورة اليقين.

تلك بعض النتائج التي أظهرتها الدراسة، والله عز وجل أسأل أن ينفع بها الكاتب والقارئ والسامع، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

مصادر البحث

١-القرآن الكريم جل من أنزله.

أ

٢-أجزاء أبي علي بن شاذان المؤلف الحسن بن خلف بن شاذان بن زياد الواسطي أبو علي البزاز الناشر مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية ط الأولي ٢٠٠٤م.

٣-إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري المؤلف شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني ت ٩٢٣ هـ ضبطه وصححه محمد عبد العزيز الخالدي ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولي ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.

٤-إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف محمد ناصر الدين الألباني بإشراف محمد زهير الشاويش الناشر المكتب الإسلامي ط الأولي ١٣٩٩هـ ١٩٩٧ م.

٥-الإستبصار المؤلف الشيخ الطوسي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ت٤٦٠ هـ تحقيق وتعليق السيد حسن الموسوي الخرسان الناشر دار الكتب الإسلامية تهران – بازار سلطاني.

٦-أسد الغابة في معرفة الصحابة المؤلف علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري أبو الحسن عز الدين ابن الأثير الناشر دار ابن حزم ط الأولي ١٤٣٣ هـ ٢٠١٢ م.

٧-الإستيعاب في معرفة الأصحاب المؤلف يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي أبو عمر تحقيق محمد علي البجاوي الناشر دار الجيل ط الأولي ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

٨-الإصابة في تمييز الصحابة المؤلف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد

معوض قدم له وقرظه: ا.د محمد عبد المنعم البري، د/ عبد الفتاح أبو سنة، د/جمعة طاهر النجار ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الأولي ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٩-إعتلال القلوب المؤلف محمد بن جعفر بن محمد بن سهل أبو بكر الخرائطي السامري تحقيق حمدي الدمرداش الناشر مكتبة نزار مصطفي الباز الثانية ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م.

١٠-الإيثار بمعرفة رواة الآثار المؤلف الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ تحقيق سيد كسروي ط دار الكتب العلمية بيروت الأولي ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م.

ب

١١-بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار المؤلف العلامة الحجة فخر الأمة المولي الشيخ محمد باقر المجلسي ط دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان الثالثة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.

ت

١٢-تأويل مختلف الحديث المؤلف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد ت٢٧٦ هـ تحقيق محمد محي الدين الأصفر الناشر المكتب الإسلامي الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

١٣-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام المؤلف الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ت٧٤٨هـ تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري الناشر دار الكتاب العربي الثانية ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

١٤-تاريخ مدينة دمشق المؤلف علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ت٥٧١ هـ دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي الناشر دار الفكر ط الأولي ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.

١٥-التاريخ الكبير المؤلف محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله المحقق هاشم الندوي وآخرون الناشر دار المعارف العثمانية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
١٦-التفسير الصافي تأليف فيلسوف الفقهاء وفقيه الفلاسفة أستاذ عصره ووحيد دهره المولي محسن الملقب بالفيض الكاشاني ت١٠٩١ هـ منشورات مكتبة الصدر إيران – طهران الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ.
١٧-تفسير نور الثقلين تأليف المحدث الجليل العلامة الخبير الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي تحقيق السيد علي عاشور مؤسسة التاريخ العربي الطبعة الأولي.
١٨-تقريب التهذيب المؤلف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد الباكستاني تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد ط دار العاصمة للنشر والتوزيع.
١٩-تهذيب التهذيب المؤلف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل ط دار المعارف ١٣٢٧ هـ تصوير دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م.
٢٠-تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف الحافظ المزي يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج جمال الدين ابن الذكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي تحقيق بشار عواد معروف الناشر مؤسسة الرسالة ط الأولي ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.
٢١-التوضيح لشرح الجامع الصحيح المؤلف عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن سراج الدين أبو حفص تحقيق خالد الرباط – جمعة فتحي الناشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر الطبعة الأولي ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
ث
٢٢-الثقات المؤلف أبو حاتم بن حبان البستي ت٣٥٤ هـ تحقيق محمد عبد

المعيد خان الناشر دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولي ١٣٩٩٣ هـ ١٩٧٣ م.

ج

٢٣-جامع البيان عن تأويل آي القرآن المؤلف أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ت٣١٠ هـ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر دار هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولي القاهرة ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م.

٢٤-الجامع لأحكام القرآن المؤلف محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي أبو عبد الله تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر مؤسسة الرسالة الطبعة الأولي ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.

٢٥-جريدة اليوم السابع عدد الخميس ٤ ديسمبر ٢٠٠٨م.

٢٦-الجمع بين الصحيحين المؤلف الإمام المحدث محمد بن فتوح الحميدي تحقيق د/ علي حسين البواب طبعة دار ابن حزم توزيع دار الصميعي.

ح

٢٧-كتاب الحيوان المؤلف عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي أبو عثمان الشهير بالجاحظ ت٢٥٥ هـ الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

خ

٢٨-الخيل المؤلف أبي عبيدة معمر بن المثني التيمي تيم قريش ت٢٠٩ هـ بالبصرة رواية أبي حاتم سعد بن محمد السجستاني عنه رواية أبي يوسف الأصبهاني عنه مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند الطبعة الأولي ١٣٥٨ هـ.

د

٢٩-دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين د/ محمد محمد أبو شهبة ط دار الجيل بيروت الأولي ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ، طبعة مكتبة السنة

بالقاهرة الثانية ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.

ر

٣٠-رد السهام عن خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام في دفع شبهات المنصرين عن النبي الأمين تأليف أكرم حسن مرسي باحث في مقارنة الأديان راجعه وقدم له د/ وديع أحمد.

س

٣١-سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها المؤلف محمد ناصر الدين الألباني الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد – الرياض ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٣٢-السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ا.د مصطفي السباعي طبعة المكتب الإسلامي – الثانية ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨م.

٣٢-سير أعلام النبلاء المؤلف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨ هـ أشرف علي تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة الحادية عشر ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.

٣٣-سير السلف الصالحين المؤلف أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني الملقب بقوام السنة ت٥٣٥ هـ تحقيق د/كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد الناشر دار الراية للنشر والتوزيع ط أولي الرياض قرأه وعلق عليه محمد حسن محمد حسن إسماعيل، طارق فتحي السيد ط الأولي ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤ م ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

ش

٣٤-شرح الكتاب المقدس – العهد القديم القمص أنطونيوس فكري سفر التثنية الإصحاح ١٤ عدد ٨.

ص

٣٥-صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ط جمعية المكنز الإسلامي ١٤٢١ هـ.

٣٦-صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج ط جمعية المكنز الإسلامي ١٤٢١ هـ.

٣٧-صحيح مسلم بشرح النووي ضبط وتوثيق صدقي محمد جميل العطار ط دار الفكر بيروت لبنان ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ط دار الفكر بيروت لبنان ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

ض

٣٨-ضلالات منكري السنة ا.د طه الدسوقي حبيش ط الأولي ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م

ظ

٣٩-ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية تأليف محمد عبد الرزاق حمزة مدير دار الحديث بمكة المكرمة والمدرس بالحرم المكي الشريف المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة ١٣٧٨ هـ.

ع

٤٠-العقيدة في الله المؤلف عمر سليمان الأشقر الناشر دار النفائس الطبعة الثانية عشر ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م.

٤١-علل الشرائع تأليف الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسي بن بابويه القمي ت٣٨١ هـ قدم له العلامة الكبير السيد محمد صادق بحر العلوم منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م.

٤٢-عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ت٨٥٥ هـ ط إدارة الطباعة المنيرية ثم صورتها دار الفكر بيروت وكذلك دار إحياء التراث العربي بيروت.

٤٣-عيون الأخبار المؤلف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد ت٢٧٦

هـ الناشر المكتب الإسلامي بيروت بتحقيق منذر محمد سعيد أبو شعر ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.

ف

٤٤-فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر المحقق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب الناشر المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة ط الأولي و ط دار الفكر بيروت لبنان بتحقيق بن باز ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

٤٥-فيض الباري شرح صحيح البخاري المؤلف محمد أنور الكشميري تحقيق محمد بدر عالم الميرتهي الناشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م.

ق

٤٦-القبس في شرح موطأ مالك بن أنس للقاضي محمد بن عبد الله بن أبي بكر العربي المعافري الإشبيلي المحقق د/ محمد عبد الله ولد كريم ط دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان الطبعة الأولي ١٩٩٢ م.

ك

٤٧-الكتاب المقدس العهد القديم سفر اللاويين الإصحاح ١١ عدد ٧.

٤٨-كشف المشكل من حديث الصحيحين للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ت٥٩٧ هـ تحقيق علي حسين البواب الناشر دار الوطن – الرياض.

ل

٤٩-لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف هم الأساتذة :

عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ط دار المعارف.

٥٠-اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح للإمام شمس الدين البرماوي أبي عبد الله محمد بن موسي النعيمي العسقلاني المصري الشافعي ت٨٣٧ هـ تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب ط الأولي ١٤٢٢هـ ٢٠١٢م الرقيم للبحوث والدراسات قطر – الدوحة ودار النوادر سوريا – لبنان – الكويت.

م

٥١-مجموع الفتاوي لابن تيمية أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضري النميري الحراني الدمشقي الحنبلي أبو العباس تقي الدين جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده ابنه محمد طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود مجمع الملك فهد بن عبد العزيز لطباعة المصحف الشريف تحت إشراف وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٥٢-مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ط المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

٥٣-مختصر صحيح البخاري لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله ط مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد – الرياض الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

٥٤-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للعلامة علي بن سلطان محمد القاري ومعه أجوبة الحافظ بن حجر العسقلاني علي رسالة القزويني قدم له مفتي زحلة والبقاع الغربي الشيخ خليل الميس قرأه وعلق عليه صدقي محمد جميل العطار ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، مرقاة

المفاتيح بتحقيق جمال الدين العيتاني ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ.

٥٥-مسند الإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٥٦-مشاهير علماء الأمصار المؤلف محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي أبو حاتم الدارمي البستي ت ٣٥٤ هـ حققه ووثقه وعلق عليه مرزوق علي إبراهيم الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولي ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٥٧-المعجم الوجيز طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٥٨-معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم للإمام الحافظ الناقد أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب ت٢٦١ هـ بترتيب الإمامين نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي مع زيادات الإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ط مطبعة المدني.

٥٩-معرفة الصحابة المؤلف أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسي بن مهران الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ تحقيق عادل بن يوسف العزازي الناشر دار الوطن للنشر - الرياض الطبعة الأولي ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

٦٠-المقتفي في سرد الكني المؤلف محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله المحقق محمد صالح عبد العزيز مراد الناشر الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية ١٤٠٨ هـ الطبعة الأولي.

٦١-موارد الظمآن إلي زوائد ابن حبان للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر

الهيثمي حققه ونشره محمد عبد الرازق حمزة ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

ن

٦٢-النور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين تأليف السيد نعمة الله الجزائري ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان قدمه وعلق عليه علاء الدين الأعلمي الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

و

63-وسائل الشيعة تأليف الفقيه المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ت١١٠٤ هـ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ.